UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES DE SFAX

جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

بحوث جامعية
Academic Research
Recherches Universitaires

عـــدد 7

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

جانفي 2010

بحوث مجمعة أشرف على نشرها الأستاذان :

عبدالعزيز العيادي - علي الزيدي

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES DE SFAX

جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

بحوث جامعية
Academic Research
Recherches Universitaires

N° 7

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

Janvier 2010

Etudes éditées sous la direction de :

AYADI Abdelaziz - ZIDI Ali

بحـــوث جامعيـــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

عدد 7

قضاة المخزن الحسيني والتمرد حتى سنوات 1750 م : القاضي علي شعيب نموذجا

إبراهيم السعداوي

المعهد العالي للعلوم الإنسانية. جامعة الشمال الغربي.

سعى العثمانيون منذ استقرارهم بتونس في أواخر القرن السادس عشر إلى إضفاء نوع من الشرعية على سلطتهم، وعملوا على توظيف الإسلام وإشعاع القائمين عليه لإنجاز مشاريعهم. ويتناغم ذلك التوجه مع الشعارات الدينية والشعبوية التي رفعها سلاطينهم خاصة أثناء توسعهم وحروبهم ضد القوى المسيحية، إضافة إلى كون رجال الدين حبذوا المشروع العثماني ورفضوا المشروع القبلي للحركة الشابية [1]. ولهذا قرب حكام الإيالة بعد سنة 1574 النخبة العالمة وزعماء التصوف المتحالفين معهم، وأظهروا في الغالب عناية فائقة بالمنشآت الدينية (جوامع، أضرحة، زوايا) خاصة منذ العهد المرادي. وكانت مساندة جهابذة الفقه الديني شرطا أساسيا لتلميع صورة السلطة من جهة، وضمان حظوظ أوفر لبناء حكم مركزي قادر على

---

1) أندري كلو، سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، دار التركي للنشر، تونس، 1991، ص26-38، 53-67، 78-90، 114-102...الخ؛ ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، المكتبة العتيقة، الطبعة الثالثة، تونس 1967، ص179-185، 206-207، 240؛ محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1985، ج2 ص215-216، 219-236، 337-338؛ عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، ج1 ص18-30؛

Imber C., *The Ottoman Empire 1300-1481*, Istanbul, 1990; Gürsel S., *L'Empire ottoman face au capitalisme*, L'Harmattan, Paris 1987, p.13-40; Kramers J. H. et Zaghariadou E. A., «Othmanli», in *E. I.,* nlle édition, Leiden 1995, T. VIII, p.192-198; Mantran R., «Ottoman (empire)», in Ency. Universalis, France, 1985, T.13, p.789-792.

الانفراد بالقرار واحتكار الجباية من جهة أخرى. وتبلورت استراتيجية البايليك تجاه فئة رجال الدين منذ مطلع القرن الثامن عشر، نظرا لحرص السلطة الحسينية على دعم مشاركة المحليين والحد من هيمنة مؤسسة الجيش. ولهذا أضحى رجال الدين بصفة عامة وشريحة القضاة بصفة خاصة مرتبطين بقصر باردو، وشارك المقربون منهم في صنع القرارات والأحداث الهامة [1]. ويعتبر القاضي علي شعيب نموذجا للقضاة والعلماء الذين التصقوا بالبلاط في العهد العثماني، إذ عاشوا على وقع التحالفات السياسية ولم يسلموا دائما من مؤامرات القصر وتبعات الاستبداد. وسنحاول في دراستنا تتبع سيرة هذا الفقيه الآفاقي Provincial الذي وظف الدين والقضاء لفائدة سيده الباي، خاصة أن الوضع السياسي بالبلاد التونسية بقي هشا في النصف الأول للقرن الثامن عشر. فما هي مكانة ذلك القاضي داخل مؤسسة المخزن أثناء فترة 1705-1735م ؟ وكيف تفاعل مع أحداث الصراع الحسيني-الباشي ونتائجه حتى سنوات 1750م ؟

I. القاضي علي شعيب قبل سنة 1728م :

تكتسي هذه المرحلة القصيرة أهمية خاصة، سواء بالنسبة لحياة القاضي علي شعيب أو بالنسبة لتاريخ الايالة التونسية. فقد تميزت تلك الحقبة التاريخية بطابعها الانتقالي خاصة على الصعيد السياسي وبنية مؤسسة المخزن، إذ وقع تركيز سلطة وراثية جديدة على أنقاض تجربة العائلة المرادية. وتبلورت تدريجيا مؤسسات "الدولة الحديثة"، لاسيما أن الباي حسين بن علي (*1705-1740*) كان حريصا على

---

1) ابن أبي دينار، المؤنس...، ص206-207، 230، 238، 240-241؛ السراج، الحلل...، ج2 ص345، 352-355، 367-369؛ محمد الصغير بن يوسف، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي، تونس 1998، المجلد الأول، ص125-126؛ أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، النشرة الثانية، الدار التونسية للنشر- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر، تونس 1977، ج2 ص108؛ هنري لورنس، شارل جيليسي، جان-كلود جولقان، كلود ترونيكر، الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1995، ص98-99؛
Cherif M.H., **Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (17051740),* Tunis, 1986, T.I, p.42-46, 78, 84-85, 295-325; *«Témoignage du mufti Qâsim Azzum sur les rapports entre Turcs et autochtones dans la Tunisie de la fin du XVIe siècle», in *Les Cahiers de Tunisie* (*C. T.*), T. XX, n° 77-78, 1er et 2e trim. 1972, p.39-50; Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã à Tunis aux XVIIIe et XIXe siècles*, Université de Paris-Sorbonne, nov. 1977, p.228-234; Brown L. C., *The Tunisia of Ahmed Bey 18371855*, Princeton University Press, 1974, p.168-174.

توطيد دعائم حكمه مع الأخذ بأسباب الحداثة في عصره [1]. كما أن تلك الفترة كانت أيضا مصيرية في حياة القاضي المذكور، إذ حددت مستقبله السياسي والديني وأثرت على تطور حياة أفراد عائلته. فقد انتقل من الآفاق ليستقر بحاضرة تونس التي اعتبرها العبدري "...من المدن العجيبة الغريبة، وهي في غاية الاتساع ونهاية الإتقان... "، وأحدث ذلك الوضع الجديد انقلابا كبيرا في تصوراته وتحالفاته المختلفة [2]. وكانت خطة القضاء تمنح لصاحبها رتبة اجتماعية وامتيازات، كغيرها من الخطط الرفيعة في ذلك العصر. فما هي ملامح سيرته الأولى بمدينة باجة ؟ وما هو دوره داخل مؤسسة المخزن خاصة حينما انتقل إلى قصر باردو حتى 1728م ؟

❶ علي شعيب قبل خدمة المخزن =

أجمعت كافة المصادر حول انتماء الفقيه علي شعيب إلى باجة، وهي أهم حاضرة بمنطقة الشمال الغربي في العصر الحديث. ولعل أسرته تنحدر من إحدى المجموعات الوافدة إذ تحدثنا الوثائق عن عشائر لها اسم شعيب، مثلا أولاد شعيب

---

1) حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ص93-109، 115-118؛ السراج، الحلل...، ج3 ص60-70، 145-150، 167-168، 213، 232-233، 243-265، 272-273، 367-368؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص95-103، 105-130؛ Sebag P., *Histoire des Juifs de Tunisie, des origines à nos jours*, éditions l'Harmattan, Paris, 1991, p.80; *Tunis au XVIIe siècle, Une cité barbaresque au temps de la course*, Éditions L'Harmattan, Paris 1989, p.16-18; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.113-143, 183-201; Mantran R., *«Tunisie», in Ency. Universalis, France, 1985, T.18, p.340, * «Husayn b. Ali», in *Encyc. de l'islam* (*E.I.*), nlle édition, France, 1979, T.3, p.604-605; Poncet J., Raymond A., *La Tunisie*, Collection q.s.j., 3e édition, P.U.F. 1977; Brown L. C., *The Tunisia*..., p.29-30.

2) العبدري، أبو عبد الله محمد بن محمد، رحلة العبدري، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968، ص39-41؛ أبو عبيد البكري، المسالك والممالك، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للتربية والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، تونس 1992، ج2 ص693-699؛ الحسن الوزان، وصف إفريقيا، تحقيق محمد الأخضر ومحمد حجي، الرباط 1982، ج2 ص70-81؛ بن أبي دينار، المؤنس...، ص129، 290-291؛ السراج، الحلل...، ج1 ص543-550؛ برنشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1988، ج1 ص369-388؛ عبد العزيز الدولاتلي، مدينة تونس في العهد الحفصي، تعريب محمد الشابي وعبد العزيز الدولاتلي، دار سراس للنشر، تونس 1981، ص67-75؛ محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، تونس 1999، ج1 ص149-186؛
Peysonnel, et Desfontaines, *Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838, p.23-25; Frank L., *Histoire de Tunis*, 2ème édition, Editions Bouslama, Tunis, 1979, p.9-11; Pellissier E., *Description de la Régence de Tunis*, Editions Bouslama, 2ème édition, Tunis 1980, p.6, 48-54; Bachrouch T., *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*, Tunis, 1977, p.20-25; Sebag, *Tunis au XVIIe siècle*..., p.25-36, 43-61; Ben Achour M.-A., *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle. Les Elites musulmanes*, I.N.A.A., Tunis, 1989, p.29-31, 41, 123-125.

التابعين لعرش السوالم أحد فروع قبيلة أولاد عيار. وكانت تلك المدينة الداخلية متواضعة جدا في بداية العهد الحسيني، نظرا للتدهور الذي أصابها منذ أواخر العصر الوسيط بسبب هجمات القبائل وجور الحكام وظلمهم. ولعل ذلك ما يفسر الصورة القاتمة التي رسمها لها العبدري في رحلته، كما اعتبرها مؤلف كتاب "المشرع الملكي" لاحقا مجرد قرية خاصة أنها امتازت بطابعها الفلاحي منذ أقدم العصور[1]. لكن المعلومات قليلة جدا حول الفترة الأولى من حياته التي قضاها بمسقط رأسه، مثلما هو الحال بالنسبة لباقي أعضاء البلاط المحليين منهم والمماليك. ويرجع ذلك إلى اهتمام المؤرخين آنذاك بتتبع أخبار السلطان وكل الأحداث التي تتصل به من قريب أو بعيد. فما هي أخبار نشأة علي شعيب وأعماله بباجة قبل انخراطه في خدمة المخزن ؟

❁ أ . نشأته وتعلمه بمدينة باجة :

نشأ علي شعيب حسب المصادر داخل عائلة علمية عريقة تنتمي إلى "بلدية" باجة، الذين كانوا يقطنون في غالبهم داخل أحياء المدينة العتيقة. ويبدو أن أسرته كانت ضمن فئة الأعيان، والراجح أنها امتلكت كغيرها من العائلات الأراضي الزراعية بالسهول المجاورة أي "أرض الدخانية". وكان والده على صلة وثيقة بوجهاء الحنفيين الذين استوطنوا بتلك المدينة، مثلا أفراد أسرتي بن يوسف ومبزعية وغيرهما. وقدم مؤلف "ذيل بشائر أهل الإيمان" تواريخ متناقضة حول ولادته، وهي سنوات 1080هـ الموافق لـ 1669-1670 و1090هـ/1679 و1109هـ/1697-1698. ويذكر أيضا أن إبراهيم بن الشيخ علي شعيب "...تزايد ببلد باجة..." سنة

---

1) الأرشيف الوطني التونسي (أ. و. ت.) دفتر14؛ البكري، المسالك...، ج2 ص718-719؛ العبدري، ن.م.، ص37؛ الوزان، ن. م.، ج2 ص66؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص72؛ السراج، الحلل...، ج1 ص498، -502 501، ج2 ص645-646؛ محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ج1 ص123؛ محمد حسن، المدينة...، جI ص202-203؛ إبراهيم السعداوي، "مدينة باجة وأوضاعها البشرية في أواسط القرن التاسع عشر"، المؤتمر الحادي عشر للدراسات العثمانية حول الدراسات التاريخية العربية المقارنة حول المرأة والتحركات الاجتماعية والسكانية في الايالات العربية أثناء العهد العثماني، مؤسسة التميمي، زغوان 30 سبتمبر/3 أكتوبر 2004؛

Peysonnel, op. cit., p.248-249, 251; Pellissier E., op. cit., p.31-34 ; Abdul-Wahab, «Badja», in *E.I.*, nlle édition, Paris, 1975, T.1, p.886-887; Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã...*, 1977, p.119; Chater K., *Dépendance et mutations précoloniales: la Régence de Tunis de 1815 à 1857*, Pub. de l'Université de Tunis, Tunis, 1984, p.124; Sethom H., Kassab A., *Les régions géographiques de la Tunisie*, Publication de l'université de Tunis, 1981, p.29-31.

1111هـ/1699-1700 [1]. ويرجع ذلك التضارب إلى كون المهم بالنسبة للإخباريين هو خطته المخزنية وليست طفولته، إضافة إلى عدم تسجيل الولادات آنذاك بدقة. وأعتقد أن هذا القاضي ولد على الأرجح في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وهي فترة اضطراب وعدم استقرار باستثناء سنوات 1686-1693 التي انفرد خلالها محمد باي بحكم البلاد. فهو قد عايش إذا بعض جوانب الأزمة الحادة التي مزقت الحكم المرادي بعد 1675 (أي الحرب الأهلية، والصراع بين محمد باي وصهره محمد بن شكر)، وكذلك السياسة الجائرة للبايليك خاصة أيام ولاية الباي مراد الثالث (*1699-1702*) والداي إبراهيم الشريف (*1702-1705*) [2]. وأثرت تلك الأحداث وما صاحبها من تعسف واضطراب في تكوين شخصيته وتحديد مواقفه، وجعلته على بينة من عواقب الاستبداد السياسي والصراع على السلطة.

وأعتقد أن طفولة هذا القاضي لا تختلف في الواقع كثيرا عن نشأة بقية أبناء أعيان الحواضر الداخلية، رغم قلة الأخبار وتناقضها في المصادر عن حياته التي سبقت انضمامه لخدمة المخزن. فقد عاش طفولته داخل المدينة العتيقة وأتيحت له فرصة التعلم مثل باقي أبناء وجهاء "البلدية"، إذ درس العلوم الدينية واللغوية على يد بعض العلماء مثلا الفقيه محمد بن مسعود والشيخ صالح المغراوي وغيرهما. و"...حفظ القرآن العظيم في حال صغره وتفقه وحصل عن أجلة مشايخها علم الفقه والنحو والبيان والأصول (...)، وحصل على علوم شتى..."، وهو تكوين تقليدي

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص148، 259-260؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص167، 153-154؛ أ. و. ت. دفتر634 ص1-28؛ السعداوي، "مدينة باجة..."، المؤتمر الحادي عشر للدراسات العثمانية...، زغوان 30 سبتمبر/ 3 أكتوبر 2004؛

Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã...*, 1977, p.43, 119.

2) ابن أبي دينار، المؤنس...، ص250-276؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص98-109؛ السراج، الحلل...، ج2 ص526-518، 530-545، 552-555، 565-570، 574-575، 590-592، 629-640، 667-677؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص108-155؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص68-103؛

Béranger N., *La Régence de Tunis a la fin du XVIIe siècle*, L'Harmattan, Paris, 1993, p.20-27, 35, 45-48, 50-52, 60-66, 83-86, 90-97, 102-129; Plantet E., *Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour (1577-1830)*, Paris, 1893-1899, T.1, p.292-295, 324-325, 328-334; Rousseau A., *Les Annales tunisiennes*, édition Bouslama, Tunis 1980, p.56-70, 73-92; Granchamp P., «Les beys mouradites (161...-1702)», in *Revue tunisienne* (*R.T.*), n° 45-47, p.227-232; Bachrouch T., *Formation...*, p.179-204; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.95-100; Sebag P., **Tunis au XVIIe siècle*..., p.13-18, **Histoire des Juifs*..., p.80.

مثلما كان سائدا خلال العهد الحفصي [1]. وضمت باجة في ذلك الوقت عددا من الفقهاء الذين أوردت المصادر العربية بعض تراجمهم، وكانت بها عدة زوايا ومدارس قرآنية من أهمها مدرسة محمد باي المرادي. وتشير الوثائق إلى الأوقاف التي حبست على تلك المؤسسات التعليمية، لاسيما العقارات الفلاحية وبعض الحوانيت. ثم انتقل علي شعيب كغيره من أبناء الأعيان إلى حاضرة تونس لمواصلة تعليمه بجامع الزيتونة، حيث درس على عدد من المشائخ مثلا الفقيه محمد زيتونة وغيره. وأكسبته تلك السنوات تجربة اجتماعية هامة إذ تعرف على الوسط الزيتوني ونمط حياة "بلدية" العاصمة، ولعله أقام علاقات مع بعض أبناء وجهائها. لكنه لم يسافر إلى خارج الايالة طلبا للعلم على عكس بعض علماء مدينته مثلا الشيخ حميدة المفتي، الذي "...رحل إلى مصر، واستكمل بها العلوم العقلية والنقلية، ورواية الحديث. وله إجازات من أجلاء مشائخها..." [2]. ومن المحتمل أنه تعاطى بعض الأعمال الفلاحية مثل أقرانه، خاصة أثناء مواسم البذر والحصاد.

وبالتالي يمكن القول إن علي شعيب تربى وسط بيئة حضرية تحكمها القيم التقليدية وتسودها تصورات الفلاحين، خاصة أن باجة كانت دوما على صلة وثيقة بعروش البادية ومشاكل الأرض [3]. ولهذا فهو يختلف نسبيا عن الفقهاء الذين نشئوا بالعاصمة تونس أو بالمدن الساحلية الأخرى. وأعتقد أن تلك التجربة ستساعده فيما

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص 259، برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج 2 ص 374-384؛ الدولاتلي، مدينة تونس...، ص82-84؛

Pellissier E., op. cit., p.51, 332-333; Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã...*, 1977, p.72-73, 166-183; Ben Achour M.-A., «L'enseignement à Tunis au XIXe siècle», in *Cahiers des arts et traditions populaires*, I.N.A.A., Tunis, 1984, vol. 8, p.89-92.

2) خوجة، ذيل بشائر...، ص103، 145؛ البكري، المسالك...، ج2 ص697؛ أ. و. ت. دفتر2 ص138، دفتر3 ص46، دفتر15 ص61؛ السراج، الحلل...، ج1 ص500-503، 551، 557-560؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص77؛ عبد العزيز محمد الشناوي، الأزهر جامعا وجامعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983، ج1، ص27-53، 143-151، 233-310؛ الشيباني بنبلغيث، فصول في تاريخ الأوقاف في تونس من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914، صفاقس 2003، ص11-48؛

Pellissier E., op. cit., p.50-51; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.298-302; Ben Achour M.-A., **Les Ùlamã...*, 1977, p.28-31, 163-178, **Catégories de la société*..., p.140-153, 419-422.

3) البكري، المسالك...، ج2 ص718-719؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج1 ص123؛ محمد حسن، المدينة...، ج1 ص201-203؛ السعداوي، "مدينة باجة..."، المؤتمر الحادي عشر للدراسات العثمانية...، زغوان 30 سبتمبر/3 أكتوبر 2004؛

Peysonnel, op. cit., T.I., p.248-249, 251; Frank L., op. cit., p.24; Abdul-Wahab, art. cité, in *E.I.*, 1975, T.1, p.886-887; Sethom H., Kassab A., *Les régions géographiques*..., p.25-31.

بعد حينما يتعاطى خطة القضاء خاصة أثناء تنقلات المحلة، لأنه كان منذ البداية قريبا من هموم عالم الريفيين ومطلعا على مشاغلهم.

❁ ب. اشتغاله بالتدريس :

نستشف من المصادر أن علي شعيب صار في نهاية العهد المرادي من مشاهير فقهاء باجة إثر استكمال دراسته، ويطلق عليه حسين خوجة صفة "...الشيخ الفاضل...". واحتفظ التعليم خلال العهد العثماني عموما بما كان سائدا أثناء العصر الحفصي، سواء من ناحية محتوى المناهج أو الطرق التربوية [1]. فقد باشر التدريس بمسقط رأسه رغم الظروف السياسية المتقلبة، وتتلمذ على يده عديد الطلبة سواء بالجامع الكبير والجامع الحنفي أو بمدرسة محمد باي المرادي. وكان بارعا "...في علمي التوثيق والنوازل..."، إذ ساهم مع نظرائه في تكوين عدد من فقهاء تلك المدينة مثلا الشيخ عثمان الأوراسي والفقيه محمد العربي التواتي وغيرهما [2]. وكان معاصرا لنخبة من شيوخ العلم بباجة، مثلا الفقيه حميدة المفتي والشيخ محمد المغراوي والفقيه بلقاسم بن سليمان والعالم محمد بن عمران والشيخ السعيد وغيرهم. ويضيف مؤلف "ذيل بشائر أهل الإيمان" أن هذا الفقيه كان "...قصير القامة، فصيح اللسان عند المجادلة، قوي الجنان، ثابت النقل..."، بينما أبدى الوزير السراج إعجابه بخصاله وعلمه لأنه "...ذو فكرة وقادة، وتفريعات نقادة..." [3].

وكان الشيخ علي شعيب مثل غالب علماء مدن الايالة وأعيانها في ذلك العصر مؤيدا للمخزن، وهو لا يقبل فكرة الخروج عن السلطة وشق عصا الطاعة في وجهها حتى إن كان الحاكم جائرا. ولهذا انتفع بالامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لأمثاله في إطار استراتيجية الاحتواء، التي انتهجها البايليك خاصة منذ أربعينات القرن السابع عشر. ويقول حسين خوجة في معرض حديثه عن إنجازات الباي حسين بن

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص147؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص37، 125، 129-130، ج7، 1964، ص11-14؛ الدولاتلي، مدينة تونس...، ص82-84؛

Pellissier E., op. cit., p.51, 332; Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã..., 1977, p.166-183, art. cité, in *C. A. T. P.*, 1984, vol. 8, p.85-99; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.298-304.

2) خوجة، ذيل بشائر...، ص98، 146-147، 259؛ السراج، الحلل...، ج3 ص61؛ برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج2 ص374-384؛

Béranger N., op. cit., p.102-132; Rousseau A., op. cit., p.73-92; Bachrouch T., *Formation...*, p.185-204.

3) خوجة، ذيل بشائر...، ص260، راجع أيضا ص146-148؛ السراج، الحلل...، ج1 ص501-502.

علي ومفاخر عصره ما نصه : "... ومنها ما عمت به عنايته لفقهائها (أي باجة) من إحسانات سنوية، وتحرير قوانين عرفية وأعشار شرعية، إعانة لهم على طلب العلم وتعليمه..." [1]. وبالتالي كان هذا الفقيه يتقاضى مرتبا قارا مقابل الدروس التي يؤمنها، ولعله كان يحصل أيضا على بعض عائدات أوقاف الجوامع والزوايا والمدارس حينما درس بها. وتشير الوثائق إلى أن راتب المدرس بجامع باجة الكبير بلغ 27½ ريال و10 نواصر سنة 1146هـ/1733-1734، أي باعتبار 4 نواصر في اليوم الواحد. ويظهر أن غالب الفقهاء كانوا يعيشون آنذاك في رفاه مادي، وهو ما يفسر تعاونهم مع السلطة ودفاعهم عن سياستها [2].

ويبدو أن علي شعيب كان واعيا مثل فقهاء عصره بأهمية التعلم وخطة التدريس قصد الاندماج في مؤسسة المخزن، بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على وجاهة عائلته وإشعاعها خاصة بمدينة باجة. ولعل ذلك ما جعله حريصا على تعليم أبنائه وأبرزهم نجله الأكبر المسمى إبراهيم، الذي "...تفقه على والده (...) وتمهر في علمي الفقه والنحو وفي علم التوحيد والمنطق والمعاني والبيان والأصلين والحديث والفرائض. وتصدر للتدريس ببلده في أماكن حسبة لله من غير وظيفة..." حسبما ورد في كتاب "ذيل بشائر أهل الإيمان" [3]. فما هي ظرفية انضمام ذلك الفقيه إلى خدمة المخزن والوظائف التي قام بها حتى عام 1728م ؟

❷ انخراطه في الخدمة المخزنية :

إن المصادر المعتمدة لا توضح بما فيه الكفاية انتقال علي شعيب من خطة التدريس إلى الخدمة المخزنية، فهو قد تحول من فئة الفقهاء العاديين الذين يتعاطون مهنة التعليم إلى فئة علماء المخزن المرتبطين مباشرة بالقصر والسلطان. لقد أضحى من أعوان الدولة إذ تم تعيينه في أول الأمر قاضيا بباجة، ثم صار فيما بعد قاضيا

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص144؛ ابن أبي دينار، المؤنس...، ص230، 238، 241، 293-295؛ السراج، الحلل...، ج2 ص367-369، ج3 ص53، 93-94، 112، 119-120...الخ؛
Cherif M.H., *ouv. cité, T.I, p.305-310; *«Témoignage…», in *C. T.*, T. XX, n° 77-78, 1er et 2e trim. 1972, p.39-50.

2) أ. و. ت. دفتر 8 ص99؛
Ben Achour M.-A., Les Ùlamã..., 1977, p.39-40, 48-66; Brown L. C., The Tunisia..., p.168-174; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.304-310.

3) خوجة، ذيل بشائر...، ص149.

للمحلة وقصر باردو. فما هي ظروف هذا الانضمام المفاجئ إلى مؤسسة المخزن في بداية العهد الحسيني ؟ وما هي ملامح الخطط التي قام بها قبل اندلاع حركة التمرد الباشي سنة 1728م ؟

❁ أ . ولايته القضاء بمدينة باجة :

تتفق المصادر على أن ارتقاء الشيخ علي شعيب إلى سلك القضاة كان في مستهل القرن الثامن عشر، إذ عينه الباي حسين بن علي لولاية القضاء بمسقط رأسه إثر شغور تلك الخطة. ويبدو أن ذلك القرار يتنزل ضمن الإجراءات العديدة التي اتخذها الباي الجديد لتركيز حكمه الفردي من جهة، وإعادة ترتيب مؤسسة المخزن وتوسيع قاعدتها الاجتماعية من جهة أخرى. وتمتاز خطة القضاء في باجة بعراقتها إذ أشارت المصادر إلى قضاتها منذ العصر الوسيط، مثلا القاضي سليمان بن عمران وابن ناجي وغيرهما [1]. وحافظ العثمانيون على تلك الخطة خلال العصر الحديث ما دامت تلك الحاضرة قاعدة لإحدى القيادات الهامة، وكانت دار القاضي ضمن المؤسسات الرسمية بالمدينة العتيقة. ويعتبر القاضي المالكي من أصحاب الوجاهة والنفوذ وكان في العادة من الفقهاء الأكفاء، وهو ينظر في جميع شكاوى الأهالي ونزاعاتهم التي تتصل بالدين. ولهذا لم يتحفظ العلماء على تولي خطة القضاء إذ صاروا يتهافتون عليها، ولعلهم اعتمدوا لأجل ذلك حتى على الطرق غير الشرعية مثل فقهاء العهد الحفصي. وكان القضاة في البداية يلتزمون وظيفتهم ويأخذون رسوما من المتقاضين إلى غاية سنة 1702، حينما عزل الداي إبراهيم الشريف كافة القضاة الملتزمين وعين آخرين لهم رواتب مخزنية قارة باعتبار أربعة نواصر يوميا. وهذا

---

1) التيجاني، عبد الله بن محمد بن أحمد، رحلة، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس 1981، ص275؛ محمد الطالبي، الدولة الأغلبية 184-296 (800-909) التاريخ السياسي، ترجمة المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان 1985، ص266؛ برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج2 ص122، 133؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص259؛ السراج، الحلل...، ج1 ص501، ج3 ص60-70، 232-233، 257-265، ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص107، 111-115، 117-119؛ إبراهيم السعداوي، تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث : آل بن عياد بين سنوات 1740 و1837م، جامعة تونس الأولى، 1999، (مرقونة)، ص83-92؛

Rousseau A., op. cit., p.93-100; Inalcik H., «Mahkama», in *E.I.*, nlle édition, T.6, Leyde-Paris, 1991, p.1-5; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.122-143.

يفند ما ذهب إليه حمودة بن العزيز حول تواصل لزمة القضاء إلى عهد سيده علي باي (*1759-1782*)، الذي ألغاها و"...اعتنى بأحوال القضاة والمفتين..." [1].

ونوه الإخباريون عموما بنزاهة القاضي علي شعيب وخصاله المحمودة وكفاءته العلمية والمهنية، لاسيما أنه كان على صلة وثيقة ببعضهم. فقد ركزوا على تمسكه الشديد بأحكام الشرع و"...ديانته وعفافه..." وسعة اطلاعه على مؤلفات الأحكام الفقهية، إضافة إلى "...قدرته على استخراج النكت الدقيقة في الأحكام الشرعية والأمور المرعية..." [2]. ولعل تلك الصفات المعرفية والعملية العالية ساعدته كثيرا على النجاح في منصبه الجديد، ومكنته من فهم القضايا المعقدة التي كانت تعرض عليه وفصلها وفق ما يتطلبه الشرع. ويضيف مؤلف "المشرع الملكي" قائلا : "...وقد نبهه الله في حكمه بالفراسة الكاملة الصادقة فلا يكاد يخفي عليه من الدعاوي المحقة والباطلة هو الألمع الذي يظن كل الظن كأنه سمع أو قد رءى...» [3]. ويظهر أن تلك الخطة ساهمت في دعم وجاهته وتوطيد علاقاته مع أعيان "البلدية" وفئة العدول وأبناء عروش البادية وشيوخها، وهي جسور جنى ثمارها بعد سنة 1735 مثلما سنبينه لاحقا. وكان عامل باجة يسدد لفائدة هذا القاضي راتبا إما بصفة نقدية أو عينية، ويحاسب على ذلك من قبل كتاب "بيت خزندار". وبلغ راتب قاضي باجة 27¾ ريال و10 نواصر سنة 1115هـ/1703-1704، أي باعتبار ريالين وربع وثلاثة نواصر شهريا. وارتفع فيما بعد ليصل سنة 1146هـ إلى 48 ريال أي ما يساوي أربعة ريالات في كل شهر [4].

---

1) حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي، تحقيق محمد ماضور، الدار التونسية للنشر1970، ص225؛ برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج2 ص122، 133، 138-139؛ محمد حسن، المدينة...، ج2 ص728-730؛ متحف الفنون والتقاليد الشعبية بصفاقس، وثيقة رقم 1129؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص148-149؛
Inalcik H., «Mahkama», in *E.I.*, 1991, p.2-4; Pellissier E., op. cit., p.320-321; Mousnier R., *Etat et Société en France aux XVIIe et XVIIIe siècles*, Paris, C.D.U., 1969, p.23-24; **La vénalité des fonctions sous Henri IV et Louis XIII*, Maugard, Rouen, 1945.

2) خوجة، ذيل بشائر...، ص260-259؛ ويقول الوزير السراج أنه «...ذو شدة في تصرف أحكامه في القضاء...» راجع: الحلل...، ج1 ص501.

3) ابن يوسف، المشرع...، المكتبة الوطنية بتونس، مخطوط رقم 10868، ص54.

4) أ. و. ت. دفتر2 ص138، دفتر8 ص99؛ دفتر16 ص76؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص152-154. كانت رواتب القضاة غير متجانسة في العهد العثماني، نظرا لتباين مكانتهم في استراتيجية المخزن وتفاوت أهمية القيادات التي يعملون بها. فمثلا كان راتب قاضي الكاف 47½ ريال سنة 1131هـ، بينما بلغ راتب قاضي قفصة 113¾ دينار سنة1148هـ (حوالي 70½ ريال)، راجع: دفتر6 ص47، دفتر19 ص39.؛ الشناوي، الدولة العثمانية...، ج1 ص430-431؛
Tyan E., «Adl», in *E.I.*, nlle édition, Paris, 1975, T.1, p.215-216; Kahberg E. «Shahid», in *E.I.*, nlle édition, Leiden-Brill, 1998, T.9, p.209-213.

ويبدو أن ارتقاء الشيخ علي شعيب لخطة القضاء ليس من باب الصدفة، ولعل اختياره خضع لعدة اعتبارات إضافة إلى علمه وكفاءته. ولا ننسى أن باجة كان بها آنذاك فقهاء مشهورين مثلا حميدة المفتي، الذي ينتمي "... إلى دار علم من قديم الزمان كابر عن كابر..." [1]. وأعتقد أن ذلك القرار لم يكن في الواقع بمعزل عن الولاء والوساطة مهما بلغت معارف ذلك الفقيه ومواهبه، لأن إدارة البايليك ومؤسسة المخزن كانت تحكمهما وقتئذ العلاقات الشخصية والولاءات بين الأفراد. وفي هذا السياق يقول مؤلف "المشرع الملكي" في حديثه عن وجاهة الشيخ الحنفي الحاج يوسف برتقيز ما نصه : "...وأما الطالبون للطرق والوظايف مثل وكالة أو شهادة أو غيرها فيقصده الطالب لذلك الحاجة (...) فإذا رأى الحاج يوسف فيه أهلية لذلك المطلوب ورآه يستحق ذلك وعده بقضاء حاجته وهناه بقضايها..." [2]. وبالتالي فإننا لا نستبعد تدخل قايد باجة وخاصة الوجيه قاسم بن سلطانة الباجي في تولية الشيخ المذكور منصب القضاء، نظرا لروابطهما بوجهاء باجة من ناحية وصلاتهما الوثيقة بالباي وأعيان البلاط من ناحية أخرى.

❁ ب . ولاية القضاء بالمحلة وقصر باردو :

يظهر أن ولاية القضاء بمسقط رأسه كانت تجربة مفيدة جدا بالنسبة للفقيه علي شعيب، خاصة من الناحيتين المهنية والسياسية. فقد تمرس بمعالجة القضايا وحل ألغازها وتعقيداتها، كما تعرف على تقاليد خدمة المخزن وتعود على آلياتها وأساليبها. ولعله أقام علاقات متينة مع بعض وجهاء المحلة، حينما كانت تنزل بنواحي باجة خلال الصيف. ويبدو أن النجاح الذي حققه ذلك القاضي في خطته الأولى واتساع علمه وما روجته المصادر حول حسن سيرته بين الناس و"عدله" أثناء فصل النوازل المعروضة، كل ذلك جلب إليه احترام البايليك وتقديره. ويقول الوزير السراج الذي اجتمع به ما نصه : "... وجدت حكيما جرد النفس عن الهوى، ويضع لكل داء مناسب الدواء، له قوة فكر يغوص بها إلى استخراج ما أعجز أولي النهى، كانت بوادر أفكاره

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص259؛ السراج، الحلل...، ج1 ص503.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص295-296؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص112-113، 209، ج7 ص23، 61...الخ؛

Mousnier R., *Etat et Société...*, 1969, p.16-18; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.263-264, 303-304; Ben Achour M.-A., **Les Ùlamã...*, 1977, p.148-151, 230-234; **Catégories de la société...*, p.133-136; Elias N., *La société des individus*, traduit de l'anglais par Jeanne Etoré, Fayard-Paris, 1987.

لغيره المنتهى...". وبالغ الصغير بن يوسف في وصف تلك الشهرة قائلا : "...لم يأت قاضي مثله لا فيما مضى ولا فيما هو آت..." [1]. وأعتقد أن علي شعيب كانت صلته قوية في ذلك الوقت بالوجيه قاسم بن سلطانة، وهو من أعيان المخزن وله حظوة كبيرة داخل قصر باردو خلال الثلث الأول للقرن الثامن عشر. وفي هذا الإطار العام يتنزل تدعم مكانة هذا الفقيه في الدولة وارتقائه قضائيا وسياسيا.

لقد نصب الباي حسين الشيخ المذكور قاضيا للمحلة وقصر باردو بناء على الاقتراحات والأخبار التي وصلته، إثر مقتل قاضي محلته الفقيه أحمد بن نور الدين الباجي في أكتوبر 1705 من قبل الداي محمد خوجة الأصفر. وينم هذا القرار عن تعاطف الباي آنذاك مع قضية علماء باجة في إطار خلافه مع الداي، وكان تعيينه في تلك الخطة ارتقاء واضحا في سلم الخدمة المخزنية. وشكلت المحلة منذ العهد الحفصي إحدى مؤسسات الحكم المركزي ودعائمه، إذ تجسد في نظر الأهالي هيبة السلطان وقوة نفوذه. وهي تؤمن في الواقع وظائف مخزنية متعددة، خاصة منها مهمة الردع وجمع الضرائب المتنوعة. كما تمثل أيضا وسيلة معهودة تتناسب مع خصوصيات المناطق الداخلية، وتساعد على نجاعة تسيير شؤونها [2]. لذلك اعتمدها العثمانيون الأوائل وحافظوا على تواتر أسفارها، قصد تحويز مجال ولايتهم الجديدة وتحصيل الجباية بكل الطرق الممكنة. وكان "...رمي الأخبية بالحريرية..." إيذانا بتجهيز المحلة حسب رواية ابن يوسف، إذ يتسلم الجنود رواتبهم "... فيجهزوا أرواحهم ويأخذوا مؤنتهم ويقضوا حوايجهم، فإذا تموا أمرهم رفعوا متاعهم وأثقالهم إلى الأخبية...". وبالتالي تشهد أسواق العاصمة عادة حركية متميزة في تلك المناسبة، نظرا لزيادة الطلب وتنوع احتياجات الجيش. وهنالك تراتيب تتبعها المحلة عند

---

1) السراج، الحلل...، ج1 ص502؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54.

2) ابن أبي دينار، المؤنس...، ص204، 227-228، 232-237؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص145-146؛ السراج، الحلل...، ج3 ص61؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص112-113؛ برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج2 ص60-71، 88-90؛

Peysonnel, op. cit., T.I., p.63-64, 251; Frank L., op. cit., p.74-75; Pellissier E., op. cit., p.213-215; Bachrouch T., *Formation...*, p.49-50; Chater K., **Insurrection et répression dans la Tunisie du XIXe siècle : La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864),* Tunis 1978, p. 54-56, 77-83, 162-163; **Dépendance...*, p.81; Ben Achour M.-A., **Les Ùlamã...,* 1977, p.118-119, **Catégories de la société...*, p.449; Brown L. C., *The Tunisia...*, p.127-133.

خروجها من مدينة تونس وحينما تعود إليها، وكذلك أثناء تنقلاتها بالمناطق الداخلية وفق محطاتها ومسالكها المألوفة [1].

وكانت خطة قاضي المحلة معروفة زمن الدولة الحفصية وتشبه خطة قاضي الجند في العهد الإسلامي الأول، لكنها اندثرت في بداية العهد العثماني بسبب ظرفية الاحتلال. وظهرت تلك الوظيفة مجددا في أواسط القرن السابع عشر، لأن حمودة باشا المرادي (*1631-1666*) "... هو أول من اتخذ قاضيا لمحلته كعادة بني أبي حفص..." حسب قول ابن أبي دينار[2]. وكان هذا القاضي من وجهاء الدولة وأعيان البلاط خاصة منذ مطلع القرن الثامن عشر، نظرا لعلاقاته المباشرة مع باي البلاد وصلته الوثيقة بأصحاب القرار في قصر باردو. فهو يشارك دائما عند سفر محلة الصيف ومحلة الشتاء، ويرافق سيده الأمير أو ولي عهده سواء في السنوات العادية أو أثناء قمع حركات التمرد. ولهذا فإن القاضي علي شعيب صاحب الباي حسين بن علي أو ولي عهده (أي ابن أخيه علي باشا، ثم ابنه محمد الرشيد باي) في عدة سفرات، وتعرف عليهم عن كثب أثناء تنقلات الأمحال المتكررة. وكان يوم سفر محلة جند "الترك" مسبوقا في العادة بتنظيم احتفال يعرف باسم "خروج الصف"، وينطلق ذلك الموكب من القصبة وينتهي عند موضع الأخبية بالحريرية. ويشترك فيه الدولاتلي و"اختياراته" وأتباعهم والعديد من الانكشاريين، إذ يتقلدون أسلحتهم المحلاة بالذهب والفضة وملابسهم الرفيعة. ويخرج "...أهل تونس وغيرهم للفرجة في هذا المجمع العظيم والنوبة تضرب بينهم..." حسب رواية مؤلف "المشرع الملكي" [3].

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص38؛ السراج، الحلل...، ج2 ص347، 355-356؛ ابن عبد العزيز، الباشي، 1970، ص45، 164؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص33، 40-43...الخ؛ نبيهة السلطاني العبيدي، القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756م إلى 1814م، أطروحة دكتوراه (مرقونة)، جامعة تونس الأولى، 1999-2000، ص34، 45-49؛

Sebag P., *Tunis au XVIIe siècle…*, p.10; Monchicourt Ch., *Documents historiques sur la Tunisie I. Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris (1788, 1829, 1834),* Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929, p.211-217; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.218, 359-363; Henia A., *Le Grid, ses rapports avec le Beylik de Tunis (16761840)*, Tunis, 1980, p.204-208.

2) ابن أبي دينار، المؤنس...، ص238؛ برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج2 ص124؛
Inalcik H., «Mahkama», in *E.I.*, 1991, p.1.

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص39؛ السراج، الحلل...، ج1 ص501-502؛ ج3 ص108-110...الخ؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص144؛

ويخرج القاضي دائما ضمن محلة الباي أو ولي عهده المؤلفة أساسا من القوات المحلية أي فرسان الصبايحية والحوانب، وهي تسمى "محلة الريح" وتغادر العاصمة بعد ثلاثة أيام من خروج المحلة الأولى أي "محلة الترك". وكان خواص الباي وخدامه مثلا الإمام والقاضي والطبيب وكتاب بيت خزندار (خاصة القباض والصرافون) وغيرهم يتجهزون لتلك الرحلة الطويلة، إذ يجتهدون في إعداد لوازم سفرهم كالمواد الغذائية والملابس وغيرها من الضروريات [1]. وأعتقد أن هذه التنقلات الدورية كانت في أعوامها الأولى ممتعة ومفيدة بالنسبة للشيخ علي شعيب نظرا لتنوع مشاهد البوادي وما يطرأ خلالها من مفاجآت ومقابلات، سواء أثناء السفر أو عند توقف المحلة وارتسام الأسواق وأبرزها سوق بوسديرة. ولعل تلك الرحلات تحولت فيما بعد إلى مجرد ظاهرة روتينية، لاسيما أن الطرقات المتبعة وظروف الإقامة وجزئيات العمل أصبحت في غالبها مألوفة. ومكنته هذه المشاركة من التعرف على تركيبة المحلة والعناصر الفاعلة فيها، وإقامة علاقات جديدة مع عمال القيادات الداخلية وشيوخ القرى والعروش.

ويقيم القاضي أثناء استراحة المحلة في خيمة خاصة (أي خباء) "بالوسطية" قرب "وطاق" (أي خيمة) الباي أو ولي عهده، وكانت تصرف له مع أتباعه المباشرين لخدمته مقادير محددة من اللحم والحطب وغير ذلك. فعلى سبيل المثال أعطى المدعو علي بن الحاجة الشوبان 53 كبشا للقاضي أثناء سفر محلة شتاء 1139هـ/1727 مدة ثلاثة أشهر ونصف، وارتفعت جملة "اللحمية" حينئذ إلى 1360½ كبشا [2]. وكان علي شعيب يحضر المجالس التي يعقدها الباي أو نائبه، سواء في

Peysonnel, op. cit., T.I., p.26-27, 57-58, 63, 65; Frank L., op. cit., p.66-69, 74; Bachrouch T., *Formation*..., p.49-50, 55; Chater K., *Insurrection*..., p.55-59; Brown L. C., *The Tunisia*..., p.127-133; Ben Achour M.-A., *La cour du Bey de Tunis*, Espace Diwan, Tunis, 20003, p.46-48.

1) السراج، الحلل...، ج3 ص108، 145-147، 149-150؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص38-39؛ ابن عبد العزيز، الباشي، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 18666، ص335، 340؛
Peysonnel, op. cit., T.I., p.49, 63, 98; Frank L., op. cit., p.73-74; Pellissier E., op. cit., p.13-14, 213-215.

2) تتشابه تلك القيمة مع "اللحمية" المسندة آنذاك إلى كل من الإمام يوسف برتقيز وعلي بن مريقة وطراد بن قبران والحاج محمد النقبي وعلي بن عياد، لكنها أقل من "اللحمية" التي خصصت لأحمد بن متيشة خوجة زواوة (106 كباش) ومحمد آغة وقاسم بن سلطانة (60 كباش لكل منهما). ودامت رحلة محلة الباي ذلك العام من يوم الاثنين 2 ربيع الأول إلى غاية الأحد 17 جمادى الثاني 1139هـ. راجع التفاصيل : أ. و. ت. دفتر10 ص103؛ الشناوي، الدولة العثمانية...، ج1 ص425-426.

"وطاقه" أو بالدار المعدة لاستضافته مثلا دار القيروان وقصر بارود بباجة وغيرهما. وتخصص تلك الاجتماعات لتفقد أحوال الرعية ومتابعة أخبار الجباية واستقبال الوفود مثلا المشائخ والقياد، وكذلك للنظر في المسائل العالقة خاصة منها محاسبة أعوان الدولة وقضايا "الفساد السياسي" وفرض خطايا "الطاعة". وكان دور القاضي محوريا في تلك المجالس الرسمية: فهو الذي يقدم النصائح الشرعية لقائد المحلة ويبت في بعض القضايا المطروحة، وبإمكانه أيضا مراجعة أحكام القياد وقضاة المدن الداخلية إن تبين له عدم صحتها [1].

ويتولى الفقيه علي شعيب النظر في قضايا الناس أثناء إقامة المحلة، إذ يحيل إليه الباي كافة المتظلمين ويضع على ذمته يوميا أحد الحوانب (ج. حانبة) لمساعدته. وينعقد مجلس القضاء كل يوم بداية من الصباح إلى غاية الزوال تقريبا، ويستمع القاضي إلى مختلف الشكاوى التي يعرضها أصحابها أمامه. وكان الأهالي يهرعون بكثرة إلى ذلك المجلس رجالا ونساء باختلاف أعمارهم خاصة أثناء محلة الصيف، ولعلهم يحبذون الاحتكام مباشرة إلى عدالة الباي. وتلمح المصادر إلى بساطة جلسات تلك المحكمة المتنقلة، وهي تتناقض كليا مع طقوس محكمة قصر باردو بتونس خاصة زمن علي باشا (*1735-1756*). ويصف ابن يوسف ذلك المجلس القضائي بقوله : "... من كثرة الخلق يجلسون قدام القاضي ويدورون به من كل ناحية صفوفا بعد صفوف وهو يلتفت ساعة إلى ورايه وساعة إلى أمامه وخلفه وإلى قدامه (...) لا يلحقه تعب وليس عنده ملال..." [2]. وكان هذا القاضي يحكم بمفرده في النوازل الشرعية، ويبدو أنه كثير الحرص على العدل وردع الظلم لأنه "...لا يبالي في من يتصرف إذا جاء الحق...". ويحيل القضايا المتصلة بجور أعوان الدولة إلى الباي أو ولي عهده، الذي كان يأمر حوانبه بإحضار الظالم والمظلوم للفصل بينهما. لكنه يتشاور دائما مع قائد المحلة في شأن القضايا المعقدة، التي تجمع بين الأمور الشرعية

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص40-42؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص113-114؛ Peysonnel, op. cit., T.I., p. 211-212, 251; Frank L., op. cit., p.66-67; Pellissier E., op. cit., p.13-14, 319-322; Monchicourt Ch., *Documents historiques*..., p.214; Ganiage J., *Les origines du protectorat français en Tunisie (18611881),* M.T.E., Tunis, 1968, p.115-120; Brown L. C., *The Tunisia*..., p.112-122; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.209-210, 218-219; Henia A., *Le Grid*..., p.128-136, 196-199; Inalcik H., «Mahkama», in *E.I.*, 1991, Chater K., **Insurrection*..., p. 56-58; **Dépendance*..., p.72, 77.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص117-118، 176.

والعادية. ثم يستنبط لها فيما بعد الأحكام المناسبة، وكان الباي حسين بن علي "... يمضي حكمه ويسمع قوله..." [1].

وبالتالي يمكن القول إن ولاية قضاء المحلة عودت الفقيه علي شعيب على ركوب الخيل وتحمل مشاق السفر، إضافة إلى معرفته الدقيقة بأهم المسالك والطرقات. كما مكنته من ربط علاقات مباشرة وعقد تحالفات مع الزعامات الريفية وأعيان المدن الداخلية، خاصة أن التقرب والتودد إلى باي المحلة وحاشيته كان شائعا وطبيعيا في ذلك الوقت. وتشير المصادر إلى حرص عمال القيادات على إكرام سيدهم أو ولي عهده وأعيان المحلة، إذ يجتهدون في ضيافتهم وتقديم الهدايا إليهم [2]. لكن تلك الخطة الجديدة اضطرت القاضي المذكور إلى احتمال فراق أهله وأولاده، خصوصا أن رحلة المحلة تدوم أحيانا شهرين وحتى أكثر من ذلك. وساعدته تلك المكتسبات على التأقلم مع المستجدات التي طرأت بعد سنة 1735.

❁ ج . انضمامه إلى بلاط الباي حسين بن علي :

أصبح علي شعيب منذ ولايته قضاء المحلة مرتبطا بقصر باردو نظرا لطبيعة خطته ومهامه الجديدة، وصار يعرف بين الناس باسم "قاضي القضاة" (أي قاضي الجماعة) أو "القاضي الكبير". وأضحى هذا القاضي من أعيان البلاط المتنفذين، لاسيما أنه "...اشتهر (...) بالأحكام المصيبة في مملكة تونس بين القريب والبعيد...". فقد كان مقربا كثيرا من مخدومه ومعدودا من خواصه وثقاته إذ يقيم معه الصلوات بجامع باردو، ويحضر المواكب والاحتفالات الرسمية خاصة بمناسبة شهر رمضان والمولد النبوي وغيره من الأعياد الدينية. كما يشارك في مجالس الباي الخاصة ويدلي برأيه، ويسامره أثناء الليل بحضور إمامه وبعض أعيان دولته. وبالتالي

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ السراج، الحلل...، ج1 ص502؛
Peysonnel, op. cit., T.I., p.64, 65; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.218-219.

2) ابن أبي دينار، المؤنس...، ص204، 227، 236-237؛ ابن يوسف، المشرع...،1998، ص40، 66، 120-121؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص131-132، 135-136، 167؛
Frank L., op. cit., p.57, 66-67, 74; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p. ; Henia A., *Le Grid*..., p.207-208.

"...علت منزلته (...) واغتبط الباي حسين بقاضيه..." حسب رواية ابن يوسف [1]. ويبدو أن هذا الفقيه تأقلم بسرعة مع حياة البلاط وعادات المخزن، والراجح أن قاسم بن سلطانة ساعده كثيرا في أول الأمر رغم تكتم المصادر. ولعله أفاده بتجربته ونبهه إلى التحالفات القائمة داخل القصر، خاصة أن المغامرين كثيرون في ذلك الوقت والتنافس على أشده بين أعيان الدولة. وتبوأ القاضي المذكور المرتبة الثانية داخل الحاشية بعد الشيخ الحنفي يوسف برتقيز، الذي عينه الباي "...إماما لنفسه للصلوات الخمس، وأجله وأكرمه وعظمه وأحسن إليه كل الإحسان...". وصار يأخذ "العوايد" المتنوعة (قمح، تمر، خبز...الخ) كباقي أفراد الحاشية، فمثلا بلغت "عادته" من القمح 10 أقفزة سنة 1140هـ/1728 أي ما يساوي ضعفي "عادة" إمام جامع باردو[2].

وكان هذا الفقيه يحضر بالمحكمة إلى جوار الباي حسين بن علي، ويقدم له النصائح اللازمة خاصة في المسائل الشرعية. كما يشارك في مجلس القضاء الذي يلتئم دائما يوم الاثنين بإشراف سيده، ويحضره قاضي تونس والمفتيين وإمام باردو وغيرهم من العلماء المقربين. وتفيد المصادر أنه في حالة عدم اقتناع الباي برأي قاضي تونس أو إن كان موقفه غير مناسب للشرع، يتولى قاضي باردو بإيعاز من الأمير وإمامه مراجعة الحكم وتفنيده. ويلمح مؤلف "المشرع الملكي" إلى طول المناقشة والحجاج أحيانا بين القاضيين المذكورين، إذ لا يحسمها عادة سوى تدخل الشيخ يوسف برتقيز لصالح الطرف الأول [3]. وبالتالي فإن علي شعيب نجح في

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ السراج، الحلل...، ج1 ص502؛ منصف التايب، بلاط باردو في عهد حسين بن علي (1705-1735)، شهادة الكفاءة في البحث (مرقونة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، سبتمبر 1990، ص38-62، 127-121؛

Peysonnel, op. cit., T.I., p.25-28, 92; Brown L. C., *The Tunisia*..., p.98; Ben Achour M.-A., *La cour du Bey*..., p.76-82.

2) خوجة، ذيل بشائر...، ص258؛ أ. و. ت. دفتر10 ص80؛ ابن عبد العزيز، الباشي، 1970، ص227-232؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص112-113؛ التايب، بلاط باردو...، ش. ك. ب. (مرقونة)، ص72-85؛

Ben Achour M.-A., **Les Ùlamã...*, 1977, p.41-42, 119; **Catégories de la société*..., p.125-136, 449; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.188-189, 263-267, 285.

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص294؛ ابن عبد العزيز، الباشي، 1970، ص226؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص117؛

Peysonnel, op. cit., T.I., p. 65, 86, 92; Frank L., op. cit., p.57-58, 65-66; Brunschvig R., «Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des deys et des beys, jusqu'au milieu du XIXe siècle», in *Studia Islamica*, XXIII, 1965, p.4-5; Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã...*, 1977, p.117-123; Brown L. C., *The Tunisia*..., p.108-111; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.218; Chater K., *Dépendance*..., p.72, 76-77.

تفسير القرآن والسنة والفقه حسب رغبة سيده الباي، وصار يمثل مرجعا دينيا وسلطة قضائية أمام قضاة الحاضرة وفقهاء جامع الزيتونة. ولعل هذا ما يفسر الحظوة التي تمتع بها داخل قصر باردو، خاصة أن الباي كان في أشد الحاجة إلى مثل تلك الكفاءات لتبرير سياسته وإضفاء صبغة دينية عليها. وهذا ما يفند فكرة أفضلية علماء مدينة تونس من جهة، واعتبار غيرهم داخل البلاد بمثابة "علماء من درجة ثانية" من جهة أخرى [1].

وتشير المصادر إلى الثقة الكبيرة التي منحها الباي لهذا الفقيه نظرا للأعباء الكبيرة التي اضطلع بها في المجال القضائي، سواء أثناء سفر المحلة أو داخل قصر باردو. فقد كان يستشيره ويستمع لآرائه الثاقبة ونصائحه الدقيقة خاصة في القضايا الهامة وأمور الحكم، مثلما سنبينه في القسم الثاني من هذا البحث. وحرص الشيخ علي شعيب على مراجعة سيده في المسائل التي تتعلق بسيرة أعوان الدولة، إذ كان يطلعه على "... ما أحاط بالرعية من الخسائر والمقاتل والبلايا..." [2]. وتجاوب الباي مع تلك الطريقة التي تدعم نفوذه الشخصي وتلمع صورة حكمه، خاصة أنه عرف حسب الإخباريين بالتدين والورع والميل إلى العدل. ويقدم القاضي لتلك النوازل الصعبة أحكاما تراعي الدين وعادات المخزن، وهو ما يقوي إعجاب الأمير بخبرة قاضيه وسداد رأيه. ولهذا "...يزيد الباي حسين في إكرامه ويخلع عليه من لباسه..."، علما أنه كان يوائم بين قراراته السياسية ومقاصد الشريعة. وتشبه هذه الوضعية ما حدث بمصر خلال 1798-1801، حينما أكرم نابليون بونابرت وقادة جيشه علماء الأزهر الذين طوعوا الإسلام لأهداف الاحتلال الفرنسي [3].

إن المكانة الرفيعة التي كان عليها الفقيه علي شعيب داخل قصر باردو ولدت في الواقع الحسد والنقمة لدى بعض أفراد الحاشية والطامعين، إذ صاروا يتتبعون تصرفاته ويحيكون ضده المؤامرات. وحاولوا التأثير على موقف الباي والنيل من الثقة التي منحها لقاضيه، خاصة عن طريق تأليف الأخبار ونقل الوشايات. ويعد

---

1) Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã...*, 1977, p.43-45.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص115-118، 132...الخ؛
Brunschvig R., «Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des deys et des beys, jusqu'au milieu du XIXe siècle», in *Studia Islamica*, XXIII, 1965, p. 27-70; Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã...*, 1977, p.230-234; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.185, 217-218, 249.

الفقيه محمد سعادة من ألد أعدائه حسبما يظهر من المواقف التي اتخذها بعد سنة 1735، وكان مدرسا آنذاك بجامع الزيتونة ثم بالمدرسة المنتصرية. وتعتبر هذه الظاهرة ضمن عادات المخزن وأحد أركان حياة القصر، وهي شائعة داخل بقية البلاطات في ذلك العصر[1]. ويبدو أن قاضي باردو كان مطلعا على تلك التحركات المغرضة ومواكبا لأطوارها، خاصة أنه يعرف عقلية "بلدية" الحاضرة ونرجسية فقهاء الزيتونة. ولهذا تعامل بحذر كبير مع تلك الوضعية، إذ تجنب التصعيد وحاول مهادنة منافسيه وحتى استمالتهم في بعض الأحيان. فمثلا إن التقى قاضي مدينة تونس وبعض علمائها، "...تملق لهم ومدحهم وأعلا منزلتهم ويقول لهم ما أنا إلا عبدكم وخديمكم وأنتم الأعلام السادات أولوا الفضل والكرامات...". ولم تجد تلك المؤامرات والدسائس آذانا صاغية وباءت في النهاية بالفشل، ويؤكد ابن يوسف أن الأمير كان "...لا يحتمل عليه (أي القاضي) في صدره ريب ومن سعى إلى الباي حسين فيه بعيب كذب وانتهر الساعي وقال له اذهب فأنت عليه تكذب وان قاضي علي شعيب سالم في اعتقادنا من العيب..." [2].

وبالتالي يمكن القول إن قاضي باردو أصبح قبل سنة 1728 من أعيان الدولة، إذ "...خفف على أميره وسلطانه كل أمر ثقيل...". وكان مطلعا على أنشطة أعضاء الحكومة، ومواكبا لما يدور بالقصر من أعمال سياسية ومؤامرات. ويبدو أنه أقام تحالفات مع بعض وجهاء البلاط خاصة منهم أعيان المماليك، رغم اختلاف المواقف والطموحات داخل الحاشية. وكانت علاقته حميمية مع مخدومه حتى كاد يصبح ظلا له حسبما رواه الصغير بن يوسف، و"...دام مع أميره (...) على تلك الحال إلى أن فرق بينهما بالحياة الكبير المتعال..." [3]. فكيف سيتفاعل هذا الفقيه مع الأحداث الهامة التي شهدتها إيالة تونس خلال ثلاثينات القرن الثامن عشر ؟

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص249-250؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص58؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص149؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص113، Elias N., ouv. cité. 1057-1047.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛
Ben Achour M.-A., *Les Ùlamã..., 1977, p.26-28, 41-43, *Catégories de la société..., p.140-153; * «Les signes extérieurs de la notabilité citadine au début du siècle à Tunis», in *Bourgeoisies et notables dans le monde arabe (XIXe et XXe siècles,* Actes des colloques mai 1990 et mai 1991 à Grasse, in *Cahiers de la Méditerranée*, n° 45, p.105-116.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ السراج، الحلل...، ج1 ص502.

II . القاضي علي شعيب وأحداث التمرد الباشي أثناء 1728-1735م :

تعرضت الايالة التونسية في سنوات **1730** إلى أزمة حادة، واهتمت المصادر وجل الدراسات خصوصا بجوانبها السياسية التي تعرف عادة باسم "الصراع الحسيني-الباشي". وغلب على تلك الفترة القصيرة من جهة عدم الاستقرار السياسي وتعدد الحروب وتراجع الأنشطة الاقتصادية، ومن جهة أخرى توتر العلاقات سواء داخل بلاط الباي أو بين السلطة والمجتمع. وبالغت المصادر أحيانا في وصف وقائع الحرب ونتائجها، وقدمت تلك الاضطرابات والفوضى بأسلوب متشائم [1]. فكيف تفاعل قاضي المحلة وقصر باردو مع تلك الظرفية الصعبة والمتقلبة ؟

❶ دور القاضي علي شعيب في أحداث التمرد الأول :

وقع اختزال الأزمة السياسية التي واجهتها البلاد خلال ثلاثينات القرن الثامن عشر في مسألة ولاية العرش التي طرحت بحدة منذ سنة 1723، وتحولت فيما بعد إلى مواجهات عنيفة بين أنصار علي باشا وأتباع عمه الباي حسين. وكان البلاط في البداية مسرحا لتطور تلك القضية ومضاعفاتها، وشاركت حاشية الباي في اتخاذ القرارات وصياغتها ولو بصفة اضطرارية. فما هو دور قاضي باردو في تلك الأحداث إلى غاية فرار علي باشا نحو ولاية الجزائر ؟

❁ أ . دور حاشية الباي في تغيير ولاية العهد :

أضحت ولاية العهد موضوعا جوهريا بالنسبة للأمير حسين ورجال دولته تقريبا بعد سنة 1710، إثر ولادة أبناء الباي من زوجته الثانية الجنوية الأصل. وازدادت تلك المسألة إلحاحا بالتوازي مع نمو الابن الأكبر محمد الرشيد باي، لأن قيادة الأمحال كانت في البداية بذمة علي باشا ابن أخ الباي الذي يرى نفسه أهلا لخلافة عمه. ولم يكن الباي مرتاحا لتلك الوضعية التي صارت تؤرقه، وأخذته الحمية

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص44-50، 56-83، 95-101، 107-124، 138-179؛ ابن عبد العزيز، االباشي، مخ 18666، ص240-242، 343-349؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص131-136؛
Gandolphe M., «Lettres sur l'histoire politique de la Tunisie de 1728 à 1740», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.209-230, n° 165, mai 1926, p.352-364, n° 166, déc. 1926, p. 457-483.

على ولده خاصة أثناء سفر المحلة وعودتها [1]. وتلمح المصادر إلى المساعي التي بذلها الباي حسين للمواءمة بين المتناقضات، إذ حرص على تغيير ذلك الواقع لفائدة ابنه مع الحفاظ على لحمة العائلة المالكة واستقرارها. ويظهر أنه حاول في البداية سبر آراء حاشيته وأهل الحل والعقد من نقل ولاية العهد، ولعله سعى إلى الحصول على نوع من الوفاق والمساندة لذلك المشروع المصيري. وذكر ابن أبي الضياف أن الباي "...استشار خاصته وأهل الرأي، فأشاروا عليه بالمبادرة..."، وذلك منذ سنة 1137هـ/1724-1725 [2]. لكنني أعتقد أن حساسية القضية وأهميتها جعلت الإجماع حولها في الواقع أمرا مستحيلا، نظرا للتحالفات التي كانت قائمة سواء داخل قصر باردو أو خارجه.

وتباينت مواقف وجهاء المخزن والنخبة العالمة حول هذه القضية الخطيرة، لاسيما أن هياكل الدولة الناشئة لم تتبلور بعد. فقد أشار بعضهم على الباي مثلا الفقيه محمد زيتونة بضرورة التريث واعتماد الحذر في معالجة ذلك الأمر الهام، قصد تجنب الفرقة وما يصاحبها من مضاعفات مجهولة العواقب [3]. ويظهر أن الباي عقد اجتماعات مع مستشاريه وأعيان دولته، قصد بحث المسألة وإيجاد مخرج مناسب لها. وتتفق الروايات حول تجاوب غالب أعيان البلاط ومنهم قاضي باردو مع رأي سيدهم، إذ شجعوه على تنفيذ برنامجه ولعلهم وفروا له السند الشرعي. وكانوا يعرفون جيدا ميله الكبير لابنه، إضافة إلى شدة تمسكهم بامتيازاتهم ومراكزهم في السلطة. ويبدو أنهم اقترحوا على مخدومهم من جهة كيفية إقصاء ابن أخيه من الحياة السياسية، ومن جهة أخرى إظهار ابنه لما يحين سفر المحلة. ويلخص الصغير بن يوسف تلك الأطوار في الاجتماع الذي عقده الباي في إحدى الليالي مع رجل كان أقرب الناس إليه أي قاضي باردو، وهو الذي صاغ الحل الذي نفذه الباي بسرعة. وتمثل ذلك في إرسال هدية فاخرة إلى الباب العالي لطلب خطة الباشوية لابن أخيه، ثم نقله لاحقا إلى دار رمضان بتونس ومراقبة تحركات جميع أتباعه. وبالتالي أولى

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص43-45؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص120، 131؛
Rousseau A., op. cit., p.100; Cherif M.H., ouv. cité, T.I p.206, 218, T.II p.15, 39.

2) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص131؛ السراج، الحلل...، ج3 ص367-368؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص43-50؛
Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.211-213.

3) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص131؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص224-230.

الأمير حسين سنة 1137هـ ابنه محمد الرشيد باي السفر بالمحلة، بينما نظم موكبا رسميا لتعيين ولي عهده السابق في خطة الباشا وأسكنه بالحاضرة. لكن هذا الأخير "...استصغر الخطة (...)، وغص من تقدم ابن عمه عليه، لما يرى في نفسه من الأهلية..."، حسبما تناقله الرواة [1].

ويرى علي باشا أن القاضي المالكي علي شعيب والإمام الحنفي يوسف برتقيز هما السبب الرئيسي في محنته، لكونهما أكثر الناس التصاقا بالباي وتأثيرا على قراراته وكلمتهما مسموعة لديه. فهو يحملهما كامل المسؤولية في تجريده من ولاية العهد وإخراجه من قصر باردو وحبسه بدار رمضان باي، كما يتهمهما بزرع الشقاق والكراهية بينه وبين عمه [2]. ويعبر ابن أبي الضياف عن تفاقم تلك القطيعة وزيادة مخاوف الباشا بقوله : "... وأظلم الجو بينه وبين عمه، ودبت بينهما عقارب السعايات. وعلم عمه ضيق نفسه وسوء ظنونه، فحذره نصحاؤه من إضاعة الحزم، فرعى ذمة الرحم وحق التبني (...). ولما علم الباشا كثرة الطعن عليه عند عمه، أوجس في نفسه خيفة من القبض عليه..." [3]. ويبدو من خلال كتاب "المشرع الملكي" أن قاضي باردو كان ضالعا بقوة في تلك الأحداث إذ واكب تطورها وتفاصيلها، وشارك في الاجتماعات التي خصصت لدراستها. والراجح أنه كان يدفع نحو حسم المسألة نهائيا بالسجن أو حتى بالقتل قبل فوات الأوان، نظرا لشدة ولائه لمخدومه وأبنائه. ولعل ذلك ما زاد من هلع علي باشا وخوفه، حتى صار يتوعده مثل الإمام "... بالتعذيب والقتل إن يسر الله له وفتح عليه هذا القفل (أي المحنة)..." [4].

---

1) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص131-132؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص336-338؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص46-51؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص158؛
Rousseau A., op. cit., p.100-101; Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.215.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54.

3) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص132-133؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص57-58؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص339-341.

4) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛
Rousseau A., op. cit., p.101; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.303-304, T.II, p.15.

وانتشرت بين الناس أثناء شتاء 1139هـ شائعات مفادها قدوم النصارى إلى سواحل الايالة ونزولهم بموانئها، ولعل أتباع علي باشا ساهموا في صياغتها ونشرها على نطاق واسع. وبلغت هذه الأخبار إلى الباي حسين وهو مقيم بالقيروان مع حاشيته، فتدارسها في مجلسه مع خاصته. ويبدو أنه كان متشائما منها ويميل إلى تصديقها، نظرا لشدة اعتقاده فيما ينسب للأولياء. ولهذا استدعى عصر اليوم الموالي قاضيه علي شعيب وقال له : "... يا قاضي إني لا أثق إلا بقولك، بعد المغرب تستر واذهب للشيخ الولي سيدي عبد العالي (...)، وسلم لنا عليه، ولا تبدوه بالكلام إلا أن يخاطبك هو، فإذا سمعت منه شيئا فارجع إلي..." [1]. وذكر مؤلف "المشرع" أن القاضي أنجز تلك المهمة وحاول طمأنة سيده مما ورد في كلام الولي، إذ خاطبه قائلا : "...ما يعلم الغيب إلا الله، وهذه أرباب الأحوال لهم أفعال ومقالات والله أعلم، قال لي : نصارة البحر أنا ضامن فيها ونصارة البر قل له يأخذ حذره منها، وأنا لا أعلم من هم نصارى برنا...". وبالتالي فإن قاضي باردو كان إلى جانب سيده في جميع الأحوال، إذ شاركه هموم الحكم وسعى إلى التخفيف من وطأتها عليه. كما عمل أحيانا مع غيره على تهدئة غضب الباي ومنعه من اتخاذ قرارات متسرعة، مثلما حدث في مسألة الولي الغرداوي بجامع الحنفية بالقيروان [2].

لكن أتباع علي باشا والمقربين منه سابقا خاصة بالحاضرة لم يقبلوا الواقع الجديد واعتبروه ابتزازا وجورا، لأنهم راهنوا على ولي العهد السابق ورفضوا الاستسلام لذلك الانقلاب الذي نسج خيوطه مستشارو الباي. ويبدو أنهم حرصوا على كتمان مواقفهم حتى يتجنبوا القمع والاستبداد، وأبقوا على اتصالاتهم السرية بالباشا. كما حاولوا ربط الصلة بين أتباعه القدامى وتهيئة الظروف المناسبة لتمرده، ومن بينهم نذكر الحاج محمد النقبي والفقيه محمد التونسي والحاج محمد الرصاع ومبارك الأوراسي والشيخ عبد الرحمن البقلوطي وأحمد بن متيشة آغة زواوة وبعض زعماء

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص66؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص117، 120، 129؛
Shaw M.D., *Voyages... dans plusieurs provinces de la Barbarie et du Levant, contenant des observations géographiques, physiques, philologiques et mêlées... sur les royaumes d'Algérie et de Tunis, sur la Syrie, l'Egypte et l'Arabie Pétrée*, trad. Fr., La Haye, 1743, vol. I, p.401-402; Gandolphe M., «Lettres...», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.219.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص67.

البوادي وغيرهم [1]. واستطاع أنصار الباشا ترتيب عمليه هروب زعيمهم وابنه يونس باي خارج العاصمة وإخفاء عائلته، رغم الاحتياطات الأمنية التي اتخذها الباي حسين. وتمكن علي باشا وأتباعه يوم الجمعة 10 رجب 1140هـ/20 فيفري 1728 من الفرار إلى جبل وسلات، الذي سيصبح قاعدة للتمرد واجتماع العروش الثائرة ضد الحكم الحسيني [2].

❁ ب . رفض القاضي لتمرد علي باشا والدعوة إلى قتاله :

بلغ خبر هروب علي باشا إلى الباي بواسطة عمر المورالي تقريبا بعد صلاة العشاء، وهو في مجلس سمره مع خاصته مثلا إمامه وقاضيه. وكان وقع الحادثة كبيرا إذ التحق الجميع بدار الباي لمتابعة المستجدات، ويبدو أن المستشارين حاولوا في البداية تخفيف الصدمة عن مخدومهم. وناقشوا موضوع الأماكن التي قد يقصدها الباشا وأتباعه كطبرقة والكاف وغيرها، ولعلهم اقترحوا حلولا آنية مثلا توجيه فرق من الخيل لملاحقة الهاربين وقطع الطريق أمامهم. وقضوا ليلتهم ساهرين بجوار سيدهم الباي حتى طلوع الفجر، ولعلهم كانوا متخوفين من العواقب المجهولة التي قد تصيبهم [3]. لكن وصول الباشا إلى جبل وسلات كان مصيبة حقيقية بالنسبة للأمير وحاشيته، ويصور ابن يوسف تلك الحيرة والذهول قائلا : "... أخذ الباي حسين في التدبير، في هذا الهم الخطير (...)، وهامت أصحابه لأجل حيرته حتى استغنى الواحد منهم عن مأكله ومشربه، وإذا جلسوا معه وعلموا ما به من الغير نكسوا رؤوسهم ونظروا إلى الأرض..." [4].

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص273؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص52-53، 59-64، 102، 231؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص132-133.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص69-71، 75، 95-97؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص133؛ Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.214, 216; Rousseau A., op. cit, p.101.

3) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص133؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص71-73.

4) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص77؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص341-342؛ Rousseau A., op. cit., p.101, 112; Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.216-217; Despois J., «Le Djbel Ousselat au XVIIIème siècle», in *Les Cahiers de Tunisie* (*C.T.*), n°28, 4ème trimestre 1959, p.407-428; Valensi L., «Le Djebel Ousselat au XVIIIème siècle», in *C.T.*, n°47-48, 1964, p.89-100; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.17-21.

واتخذ الباي إجراءات وقائية سريعة اعتمادا على القبائل القريبة من جبل وسلات، مثلا جلاص وأولاد عون. لكنه لم يقرر بصفة نهائية الحل الذي سيتوخاه لحسم القضية، لأنه كان في حاجة إلى مساندة رجال الدين لمواجهة التمرد. ولهذا عقد اجتماعا ببارد حضره "مجلس دار القاضي بتونس" والقاضي علي شعيب والإمام يوسف برتقيز وبعض خاصته، لمناقشة مدى شرعية قتال ابن أخيه ومناصريه. وأفتى أولئك الفقهاء بوجوب قتلهم عملا بالأحكام المشهورة وأقوال الرسول، لأن شق عصا الطاعة يؤدي إلى قطع الطريق والفتنة والفساد وافتراق الأمة [1]. لكن الشيخ علي شعيب لم يشارك في نقاشات ذلك المجلس الشرعي، حتى أن الباي استغرب ذلك الموقف غير المألوف لقاضيه. وقد استعرض الصغير بن يوسف المثل الرمزي الذي رواه القاضي لسيده عند مسامرته، وهو يلخص في الواقع موقفه من تلك القضية وتصوراته العملية لحلها. وأعتقد أن مؤلف "المشرع الملكي" حافظ على فحوى رواية قاضي باردو لما التقاه سنة 1735 قبل موقعة سمنجة، ولعله أضاف إليها بعض انطباعاته وتصوراته واستلهم بعض أحداثها وتفاصيلها من ذكرياته وخبرته الميدانية.

وتتشابه وقائع القصة وأطوارها كثيرا مع حادثة تمرد علي باشا، سواء من ناحية الفاعلين الاجتماعيين أو الإطار الطبيعي. وحاول الفقيه علي شعيب من خلالها وضع التمرد الباشي في الإطار الشرعي، وتقديم الحلول المناسبة لمواجهته والقضاء عليه. ويرى قاضي باردو أن حركة علي باشا منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، ما دام الحاكم "... طيب الأعراق، مرضي الخلق والأخلاق، مطيع للملك الخلاق...". ولذلك قارن في حكايته بين عدل السلطة وعصيان الثائرين وبغيهم: فقد وصف زعيم التمرد (أي الباشا) بالشقاوة والسرقة وقطع الطريق رغم عدل سلطان تلك المملكة الواسعة، ولمح إلى ضرورة ملاحقته قبل استفحال أمره خاصة أن جيوش ذلك الحاكم

---

1) ورد في أحاديث الرسول الصحيحة ما يلي : "من حمل علينا السلاح فليس منا" (رواه البخاري)، وكذلك : "من خرج على الطاعة، وفارق الجماعة ومات فميتته جاهلية" (رواه أبو هريرة)؛ قرآن، سورة المائدة : الآية 33، سورة غافر : الآية 26، سورة الفجر : الآية 12، سورة الأعراف : الآية 85؛ السيد سابق، فقه السنة، دار الجيل، المجلد الثاني، ص309-321؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص78-80، 83؛ محمد سعادة، قرة العين بنشر فضائل الملك حسين بن علي، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 21730 ص63؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص133-134؛ جمال بن طاهر، الفساد وردعه بالبلاد التونسية (الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع 1705-1840)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، جوان 1985، ص107-110؛

Gardet L., *«Fasad», in *E. I.*, nlle édition, Leyden-Paris, 1978, T.3, p. 827-828; * «Fitna», in *E. I.*, nlle édition, Leyden-Paris, 1965, T.2, p.952-953.

"...وافرة، وخزاينه بالأموال عامرة..." [1]. كما اتهم أهل الجبل الحصين (أي الوسالتية) الذين لجأ إليهم ذلك الرجل الثائر بالعصيان والبغي والخروج عن الطاعة ورفض أداء الجباية. وبالتالي فإن التفافهم حول ذلك اللاجئ والتزامهم بالدفاع عنه يعتبر في نظره فسادا وفتنة وخروجا عن الدين، ويعكس هذا الموقف تحامل فقهاء المخزن على أهل البادية والجبال ورفض مقاومتهم للسلطة.

ودافع القاضي في قصته عن الحاشية وأهميتها في مثل تلك الظروف الصعبة، خصوصا أنه أحد أفرادها المقربين. فقد لمح إلى ضرورة إبقاء السلطان على ثقته برجال دولته وعدم إساءة الظن بهم، إذ يجب الاعتماد على خدماتهم لإنهاء تلك المعضلة الطارئة. كما استعرض فضل الحاكم على أتباعه ومماليكه، وما يتمتعون به من امتيازات مخزنية [2]. ويرجع ذلك إلى اهتزاز ثقته الباي حسين بأعوانه بعد ثبوت خيانة أحمد بن متيشة قائد عسكر زواوة والشائعات حول تعاطف بعض وجهاء دولته مع حركة التمرد، مثلا محمد الأخوة الأندلسي والحاج محمد الرصاع والحاج علي المنتشالي وغيرهم. ولهذا ركز قاضي المحلة في حديثه على دور الوزير في إنارة رأي سيده واتخاذ القرار المناسب وتنفيذه، لأنه "... ما اتخذ السلطان الوزير، إلا ليشاركه في الجليل والحقير، ويحمل أثقاله في القليل والكثير، ويتقدم في الأمر العظيم..." حسب رواية ابن يوسف [3].

وأيد الفقيه علي شعيب في روايته اعتماد القوة لحسم القضية، لأن الشرع يقضي بقتال أهل الفساد والحرابة وإجبارهم على الاستسلام والطاعة. فقد ورد مثلا في سورة المائدة : "... إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزي في الدنيا، ولهم في الآخرة عذاب عظيم...". وهو يتفق في هذه المسألة مع رأي جميع الفقهاء حول رفض الفتنة وضرورة إخمادها بالقوة، كما يلتقي أيضا مع الموقف المبدئي للباي حسين الذي كان يقول : "...والله (...) لأكسرنهم كسر البيض على الصفا، ولأضربنهم بالسيف حتى يحفا، ولأخمدن نارهم حتى

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص84؛ السيد سابق، ن.م.، المجلد الثاني، ص309-313.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص85-87.

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص85؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج1 ص، ج2 ص133-134؛
Cherif M.H., ouv. Cité, T.II, p.20, 40-41.

تطفا..." [1]. لكن القاضي كان واعيا بعبء الحرب ومشقة صعود الجيوش للجبال الوعرة، خاصة أنه رافق أمحال الباي مرارا بمرتفعات الشمال الغربي. ولهذا لم يؤيد فكرة اقتحام الجبل المنيع ودخوله عنوة، لأنها عملية مكلفة وخاسرة تتلف الأموال والجنود والدواب والعتاد. وقال على لسان الوزير لسلطانه : "... أما قتال أهل هذا الجبل ومحاربتهم فيكثر عليك شجارتهم (أي جسارتهم) وقل أن تنال غرضك فيهم..." [2].

لقد وضح قاضي باردو في حكايته رأيه في قيادة الأمحال التي ستتولى قتال علي باشا وكافة الذين اجتمعوا عليه في جبل وسلات. فهو يرى عدم ضرورة مغادرة السلطان "الشرعي" أو الباي لقصره، بل تسند قيادة تلك الجيوش إلى أمير أو قائد وفي مقدام له دراية بالحروب وحصار الجبال. وأطنب في استعراض خصال الأمير الذي اعتمده سلطان الخرافة، ونوه بكفاءته وصفاته العسكرية والسياسية وشدة ولائه لسيده [3]. وبالتالي فهو يرى أن الجيش معرض للانتصار أو الهزيمة، ولهذا وجب الحفاظ على شخص الباي لأنه رمز الدولة. كما أشار إلى العناية بتركيبة تلك القوات ومعنويات أفرادها: إذ تحدث عن وجوب اختيار الجنود المتمرسين بالحرب والذين يعرفون بالجسارة والشجاعة، وتوزيع الأموال عليهم قبل سفرهم لحفز هممهم. وأكد على أهمية تجهيز ذلك الجيش مهما كانت قيمة النفقات المطلوبة، قصد توفير كافة احتياجاته من عتاد وحيوانات ومواد غذائية [4]. ويبدو أن القاضي استلهم هذه الآراء العسكرية من اختلاطه بقادة الجنود وخروجه مع محلتي الصيف والشتاء.

واقترح علي شعيب حسب قصته خطة عسكرية للقضاء على التمرد بسرعة، واستعرض استراتيجية من ثلاث نقاط متكاملة للقبض على الثائر والقائمين بنصرته. وتتمثل النقطة الأولى في استمالة جميع السكان القريبين من الجبل (أي مركز الثورة)

---

1) قرآن، سورة المائدة، الآية 33؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص95، وكذلك ص90-92؛ السيد سابق، ن.م.، المجلد الثاني، ص314-316؛ محمد حسن، المدينة...، ج2 ص646-649؛ ابن طاهر، الفساد...، ص110-121؛ Gardet L., *«Fasad», in *E. I.*, 1978, T.3, p. 827-828; *«Fitna», in *E. I.*, 1965, T.2, p.952-953.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص86؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص64، 83، 88، 98؛ Béranger N., op. cit., p.117-118;

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص86-87؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج3 ص59-60؛ رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس (18141782)، تونس 1980، ص396-397.

4) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص88.

إلى جانب السلطة، عن طريق إعفائهم ظرفيا من الجباية وتوزيع الأموال والهدايا على مشائخهم. وتتلخص النقطة الثانية في نزول الجيش بعيدا عن الجبل ومحاصرته، مع ضرورة عدم الاكتراث بما يجري بين قراه. بينما تنحصر النقطة الثالثة في نقل المعركة الحاسمة من الجبل إلى السهول المجاورة، وذلك باستدراج المتمرد وأنصاره إلى النزول من معاقلهم بشتى المكائد [1]. ويبرهن القاضي في آخر حكايته على نجاعة تلك الخطة : فمن جهة استسلم الرجل الثائر وشيوخ القرية التي تحصن بها وفرضت على أهلها الخطايا، ومن جهة أخرى انقادت باقي قرى الجبال للسلطة ودفع أهلها جميع مطالبهم المتأخرة وهم صاغرون.

ويظهر أن الباي حسين بن علي استمع باهتمام كبير لحكاية الفقيه علي شعيب، لأنها في الواقع تترجم عن وضعيته وهمومه في ذلك الوقت. فهو قد استوعب مقاصد الأخبار التي رواها قاضيه، واقتنع بطريقته في عرض وقائعها وأطوارها وكيفية معالجتها. ويبدو أنه أعجب بالأحداث الأخيرة أي استسلام القائمين بالثورة ومعاقبتهم، ولعله تمنى أن يؤول تمرد ابن أخيه علي باشا إلى مثل تلك النهاية المأساوية. ولذلك وعد جلساءه باتباع "...ما صنع هذا السلطان بهذا القايم (أي الثائر)..." [2]. لكنه تأسف في الآن نفسه لعدم وجود مثل ذلك الأمير أو القائد ضمن حاشيته، إضافة إلى موقفه السلبي من أهالي البلاد التونسية. فهو يعتبر أن "... الغالب على أهل إفريقية الخيانة، وقلة الديانة، يأكلون خيرك، ويعبدون غيرك، ولا يبكي لي إلا شفري، ولا يندب لي إلا ظفري...". وأثر هذا الرأي بصفة سلبية على خاصة الباي، إذ "... سكتوا عن (...) المجادلة والخطاب والجواب..." حسبما ذكره مؤلف "المشرع الملكي" [3]. ويعكس هذا الانطباع مدى حيرة الباي وعمق القطيعة القائمة بين السلطة والمجتمع في غالب العهد العثماني.

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص88؛ يظهر أن علي شعيب كان على بينة من صعوبة اقتحام المحلة للجبال، نظرا لاطلاعه على أخبار أهل جبال الشمال الغربي ومشاركته في عدة أمحال. راجع مثلا : ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص33-34، 39، 42...الخ.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص92؛
Rousseau A., op. cit., p.112; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.14-20.

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص92؛ يتفق الباي حسين بن علي مع الانطباع السلبي الذي قدمه البكري حول سكان مدينة تونس، إذ قال : "...وأهلها موصوفون بدناءة النفوس...". ويطرح موقفه بحدة مسألة علاقة السلطة بالمجتمع، رغم ما تناقلته المصادر حول "شرعيته". راجع: البكري، المسالك...، ج2 ص693؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص107؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص108-109، 115-116؛ Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.20.

وبالإضافة إلى رأي القاضي علي شعيب الذي تجاوب معه الباي، توقع بعض أعيان البلاط تطورا مختلفا للأحداث وقدموا تصورات مغايرة. فمثلا ذكر أحدهم في مداخلته أن تمرد علي باشا سينتهي من تلقاء نفسه لعدة اعتبارات أهمها أن الجبل موارده محدودة ولا تحتمل الحصار لمدة طويلة، والناس سيملون وعود الباشا ولن يتقبلوا التضحية بأرواحهم لأجله. وبالتالي سيطلبون الأمان ويضطر علي باشا وأتباعه إلى الفرار، خاصة أن غالب البلاد باقية على "ولائها" لسلطات باردو [1]. ويبدو أن الباي لم يستمع إلى هذه التأويلات التي تبدو بسيطة، لأنه يعرف حقيقة الوضع الداخلي وكان مصرا على قمع التمرد بالقوة. لكن إمام قصر باردو الشيخ يوسف برتقيز قدم حلا أكثر واقعية، خاصة أن الدعوة إلى الصلح في الإسلام مقدمة على الحرب. فهو لم يكن متحمسا لخيار الحرب، إذ حاول تأخير إعلان القتال وتعديل موقف الباي. واقترح محاولة تدارك الأمر أولا بعرض المصالحة حسبما تقتضيه الشريعة، وذلك بتوجيه وفد من العلماء والأولياء إلى أهل جبل وسلات. وفي حالة فشل تلك الوساطة وتمسكهم بالعصيان، يصبح قتالهم شرعيا لإجبارهم على الطاعة [2]. ويبدو أن هذا الاقتراح لاقى أيضا رضا الباي وإعجابه.

لقد حدد الباي حسين بن علي في نهاية الأمر سياسته تجاه التمرد الباشي وفق غالب مقترحات الفقيه علي شعيب والإمام يوسف برتقيز، خاصة أنهما نسجا في السابق خطة تغيير ولاية العهد. وتشير المصادر إلى كون الباي جهز الأمحال لحصار جبل وسلات، وأرسل إلى ابن أخيه وأنصاره وفدين من الأولياء وأعيان رجال الدين قصد الصلح [3]. والراجح أن الباي كان يريد كسب تأييد الرعية وإقامة البينة على أعدائه، حتى يظهر أمام الناس في صورة الأمير المسلم الملتزم بأحكام الدين ونصائح العلماء. لكنه استعد للقتال واقتحام أوعار الجبل، حينما فشلت جهود الوساطة. وواكب القاضي بحكم وظيفته كافة أحداث التمرد الأول منذ خروج محلة

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص93-94.

2) قرآن، سورة الحجرات، الآية 9؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص94؛ السيد سابق، ن.م.، المجلد الثالث، ص9-10، 38-39.

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص93-95، 99-100، 107-113؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص343؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص134؛
Rousseau A., op. cit., p.112; Gandolphe M., «Lettres...», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.218-219; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.21-24.

الباي في أواسط رجب 1140هـ/نهاية فيفري 1728، وشارك في المجالس التي كان يعقدها سيده لمتابعة المستجدات وضبط الخطط اللازمة. كما حضر مختلف الوقائع مع الباي وقاسمه ويلات الحرب ومصائبها، مثلا حصار جبل وسلات الذي دام أكثر من ثلاثة أشهر. وآلت تلك الأحداث في محرم 1142هـ/أواخر جويلية 1729 إلى هزيمة علي باشا وفراره إلى ولاية الجزائر من جهة، واستسلام أهل وسلات من جهة أخرى [1]. فكيف تطورت مكانة القاضي علي شعيب ومساهمته في الأحداث من أواخر سنة 1729 إلى أواسط عام 1735م ؟

❷ دور القاضي علي شعيب أثناء 1730-1735م =

تمتد هذه الفترة من نهاية التمرد الأول إلى بداية صيف 1735، وهي سنوات مهمة بالنسبة لحكومة الأمير حسين ومستقبلها. فقد استعاد الباي نفوذه على كامل مناطق البلاد، واعتمد سياسة قوية انبنت على تكثيف الاستغلال الداخلي وتنظيم الردع ضد أنصار "الصف الباشي". فكيف صارت وضعية قاضي المحلة داخل قصر باردو ؟ وما هو الدور الذي قام به في تلك السنوات ؟

❁ أ . تدعم مكانة قاضي باردو داخل بلاط الباي :

تقدم المصادر أخبارا قليلة جدا حول القاضي علي شعيب خلال هذه السنوات، لأنها ركزت كعادتها على شخصية الباي دون سواه واستعراض إنجازاته. فهي لا تلمح إلى حاشية الأمير إلا بصفة عامة وعرضية، خصوصا أن الأوضاع الأمنية هدأت نسبيا وعادت الأمور إلى نصابها. لكن هذا التكتم لا يعني بالضرورة غياب دور الحاشية في صياغة قرارات الحكومة وضبط ملامح سياستها، لاسيما بالنسبة للعناصر المقربة جدا من الباي والتي كانت تقيم معه بقصر باردو.

تأثرت تركيبة حاشية الأمير حسين كثيرا بتطورات أحداث التمرد الباشي، لأن الصراعات كشفت المواقف الحقيقية لجميع رجال الدولة. فالعناصر التي لم تؤيد إزاحة علي باشا من ولاية العرش، قدمت المساعدة لعيال الباشا ووقفت إلى جانب

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص101-103، 123-125، 138-145، 175، 203-219؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص344-349؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص134-137؛
Rousseau A., op. cit., p.112-113; Gandolphe M., «Lettres...», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.218-220; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.24-31, 47-56.

حركة التمرد سواء بصفة علنية أو بصفة سرية [1]. وكان بعض ألئك الوجهاء مندسين داخل حاشية الباي وحاضرين في أمحاله، وقاموا بدور مزدوج أيام الحروب. فقد أطلعوا علي باشا على أخبار عمه ومخططاته العسكرية، وكانوا حريصين على كتمان أمرهم وإخفاء اتصالاتهم. وتشير المصادر إلى حذر الباي وتحرياته في معالجة ملف ألئك الأعيان المتعاونين مع العدو، لكنه بادر إلى قمعهم وتخلص منهم حينما تأكدت خيانتهم وثبتت إدانتهم. ولهذا شملتهم عقوبات السجن والمصادرة وحتى القتل، مثلما حدث بالنسبة للحاج محمد النقبي وسالم بن حليلة والحاج علي المنتشالي ومبارك الأوراسي وغيرهم [2].

لكن الفقيه علي شعيب احتفظ بمركزه السابق في الدولة، لأنه كان منذ البداية معاديا لكافة الذين خرجوا عن طاعة سيده وناصروا حركة التمرد. وبقي إلى جانب مخدومه في الأوقات العصيبة مثلا إثر فشل اقتحام جبل وسلات في رمضان 1140هـ/أفريل-ماي 1728، حينما ظهرت خيانة بعض خواص الباي الذين أرادوا الالتحاق بالجبل والدخول في خدمة الباشا [3]. ولهذا السبب أغفلت المصادر ذكر أخباره، خصوصا أن وضعيته داخل البلاط لم يطرأ عليها أي جديد. فقد أبقاه الأمير في خطته السابقة أي قضاء المحلة وقصر باردو، وهو ما جعله دائما ضمن أفراد الحاشية. وبالتالي ظل هذا القاضي قريبا من سيده، ومطلعا على توجهات سياسته وقراراته الهامة. ويبدو أن الباي رفع منزلة قاضيه بعد سنة 1729، نظرا لشدة ولائه وسداد رأيه أيام الحروب حسبما تناقلته المصادر. وأعتقد أنه كان في أشد الحاجة إلى كفاءة قاضيه وخدماته الدينية الجليلة خاصة منها الفتاوى، قصد إضفاء غطاء شرعي على محتوى سياسته الجديدة.

ويبدو أن قاضي باردو ابتهج كغيره من رجال الدولة بهزيمة "الصف الباشي"، وتشير المصادر إلى زواج العديد منهم للتعبير عن سرورهم. والراجح أن الأمير حسين شمله بعطفه وكرمه وأغدق عليه الهدايا و"الاحسانات"، خاصة أنه

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص115، 228؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص102-103.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص116-117، 192-195، 223-225، 228-229؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص341-343؛ Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.74-78.

3) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص138-144، 155-156، 190-194؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص344؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص135؛
Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, n° 162-163, déc. 1924, p.220.

عاش معه غالب أطوار تلك الأزمة وتقلباتها [1]. كما حضر مواكب الفرح والتهنئة التي انتظمت بقصر باردو، بمناسبة انتصار أمحال سيده وقضائه على التمرد. وشارك الشيخ علي شعيب كعادته في الاجتماعات التي كان يعقدها الباي حسين، سواء منها مجالس الحكم أو مجالس القضاء. ومن المحتمل أن مسامرات الباي مع خواصه منذ صيف 1729 صارت تتناول أيضا مستجدات "بر الغرب"، أي متابعة أخبار حكام الجزائر بصفة عامة وعلي باشا وأتباعه بصفة خاصة. كما تواصلت مشاركته في سفرات المحلة، وباشر القضاء كعادته أثناء تنقلاتها.

❁ ب . مساندته لسياسة الردع ضد أتباع "الصف الباشي" :

استعاد الأمير حسين نفوذه الواسع على كامل مناطق البلاد إثر لجوء ابن أخيه إلى ولاية الجزائر، واعتمد سياسة انبنت على دعم الاستغلال الداخلي وتنظيم الردع ضد أنصار "الصف الباشي". وتستعرض المصادر عدة أخبار حول سياسة القمع التي انتهجتها حكومة الباي ضد المناهضين لها منذ أواخر سنة 1729، إذ سلطت عليهم الخطايا النقدية والعينية سواء بصفة فردية أو جماعية. ويقول الصغير بن يوسف في هذا المعنى ما نصه : "...ولما خلا له الجو عين لكل عرش قواد وحوانب، وأعطاهم الدفاتر والمكاتب، يخلصون عليه المال الذي رمى على الأعراش، وعلى كل من نافق وجاش...". لكن الوثائق لم تحتفظ سوى بأمثلة قليلة من الخطايا التي فرضت على الذين تعاونوا مع "العدو"، كأهل قرى تاكرونة والضرابين والبرجين وغيرهم [2]. وما يهمنا هنا ليس الردع الذي طبقته السلطة في حد ذاته، بل موقف قاضي باردو والمحلة من تلك السياسة ومدى فاعليتها.

لقد تعرض قاضي باردو في سياق حكايته الرمزية التي رواها على مسامع سيده الباي إثر استقرار علي باشا بجبل وسلات، إلى سياسة الردع التي تصور تطبيقها إثر القبض على الرجل الثائر. فقد شمل القمع زعيم التمرد والمشائخ المقربين منه، وكذلك أهل القرية الذين اعتمد عليهم. وتمثلت أحكام القهر حسب الرواية فيما يلي : قطع رأس شيخ القرية التي اعتصم بها الثائر، وفرض خطية على أهلها قيمتها

---

1) أ. و. ت. دفتر 11 ص70؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص349-350.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص222-223؛ أ. و. ت. دفتر 13؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص137؛ ابن طاهر، الفساد...، ص107-111؛ Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.74-75, 78, 94-103.

أربعة أضعاف ما صرفه السلطان في حربهم. كما صور شدة أعوان السلطان في استخلاص الخطية، حتى أن سكان القرية "... باعوا الديار وباعوا البنات ولا بقي واحد منهم يقدر على كسب الأقوات..." [1]. وبالتالي فهي أحكام زجرية قاسية، تهدف إلى ترهيب الرعية وتفقيرها وإعادة التوازن للخزينة وإظهار هيبة السلطان.

ونتبين مما سبق ذكره أن القاضي علي شعيب عالج في حكايته قضية التمرد من الوجهة الدينية، وكانت تصوراته للحكم على الذين وقفوا في وجه السلطة ("المنافقون"، "أهل البغي"...الخ) تتناسب مع ما حددته الشريعة. فهو يرى ضرورة قتل زعمائهم لكونهم سعوا إلى "الفساد في الأرض" و"الفتنة" وسببوا افتراق الأمة. كما أيد التنكيل بالمتواطئين مع الثائرين ومصادرة ممتلكاتهم، لأنهم شقوا عصا الطاعة وأشاعوا عدم الأمن في المملكة [2]. ومن هذا المنطلق يتضح الالتقاء الكبير بين قاضي باردو وسيده الباي حسين فيما يخص معالجة ملف أنصار علي باشا في أواخر عام 1729 : فهما يتفقان حول ضرورة الانتقام من كافة الذين تورطوا في التمرد وأعلنوا عداوتهم للحكم القائم، ويعتبران عقوبة السجن والردع المالي (أي تسليط الخطايا والمصادرات) أنجع وسيلة لبلوغ تلك الغاية. لقد جارى القاضي موقف سيده دون التفكير في عواقب القمع، وأبرزها تفاقم القطيعة مع المجتمع خاصة مع القبائل الباشية. ولعل ذلك يرجع إلى طاعته العمياء لمخدومه الذي وفر له الحماية والرقي الاجتماعي ومنحه ثقته، لأن التابع le fidèle أو الصنيعة la créature كما يقول المؤرخ الفرنسي رولان مونيي .Mousnier R يهب نفسه لحاميه ويخدمه بلا حدود [3].

وأعتقد أن قضية الردع نوقشت في مجلس الباي بمحضر أعيان بلاطه إثر عودته إلى قصر باردو، ومن بينهم إمامه يوسف برتقيز وقاضي محلته علي شعيب. ومن المحتمل أن هذا الأخير دافع بقوة عن سياسة الردع، لكونه يمثل في الواقع السند الشرعي لقرارات سيده. ويبدو أن "خطية التوبة" تم بحثها مجددا عند خروج الأمير

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص92-93.

2) قرآن، سورة المائدة : سورة غافر : الآية 26، الآية 33، سورة الفجر : الآية 12، سورة الأعراف : الآية 85؛ ابن طاهر، الفساد...، ص107-110؛
Gardet L., «Fasad», in *E. I.*, nouvelle édition, 1978, T. III, p. 827-828.

3) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ج1 ص26-28؛ برنشفيك، تاريخ إفريقية...، ج2 ص35-37، 52-54؛ Mousnier R., *Etat et Société*..., p.16-17.

حسين بمحلة الشتاء خاصة أثناء إقامته في شماس، لأن أهل وسلات سئموا الحصار الطويل. وقد ذكر ابن يوسف نزول أعيان الوسالتية وحوارهم مع الباي داخل خيمته بحضور خاصته، حتى يخفف عنهم مقدار الغرامة. وحددت قيمة تلك الخطية في الأخير بـأربعين ألف ريال. وتم استخلاص ذلك المبلغ من أهل الجبل في ظروف قهرية ومأساوية، ثم أجبروا على مغادرة جبلهم باستثناء عرش أولاد مانس الذين تعاونوا مع الباي وقواته [1]. وبالتالي يمكن القول إن قاضي المحلة دعم البايليك في عملية ردع أتباع "الصف الباشي" منذ نهاية عام 1729، وسيؤاخذه علي باشا لاحقا على ذلك الدور. فكيف سيتفاعل ذلك القاضي مع الظرفية الطارئة في صيف 1735، خاصة بعد النتائج المروعة التي أفرزتها موقعة سمنجة ؟

III . القاضي علي شعيب ومحنة الفرار والمنفى منذ سبتمبر 1735م :

تمثل صائفة 1735 منعرجا خطيرا في مسار الصراع الحسيني-الباشي، نظرا لتغير المعادلة بين أطراف النزاع. وهي فترة حاسمة بالنسبة للأمير حسين وحاشيته، لأن أجواء التوتر والحرب خيمت من جديد على البلاد. فقد تبنت حكومة داي الجزائر قضية علي باشا، واتخذتها مطية للتدخل في شؤون ايالة تونس وفرض هيمنتها عليها. ولهذا تغيرت موازين القوى لصالح "الصف الباشي" لاعتبارات كثيرة، أبرزها عدم وحدة الجبهة الداخلية وركود الاقتصاد وتذمر الأهالي من الاستبداد [2]. فما هي مساهمة القاضي علي شعيب في تلك الأحداث المتسارعة حتى بداية سبتمبر 1735م ؟ وكيف تطورت وضعيته بعد هزيمة قوات سيده الباي في موقعة سمنجة ؟

❶ موقعة سمنجة ولجوء القاضي إلى الجبالية =

إن مسألة لجوء علي باشا وبعض أتباعه إلى ولاية الجزائر شكلت في الواقع هاجسا بالنسبة للباي حسين ورجال دولته، وكانت إحدى مشاغلهم الرئيسية منذ أواخر عام 1729. فهم يعرفون جيدا خطورة تدخل دايات الجزائر في ذلك الملف، لأنهم على بينة من حقيقة الأوضاع الداخلية ومما حدث خلال أزمة الحكم المرادي في الثلث

---

1) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص238-239؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص137؛
Rousseau A., op. cit., p.113; Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, 162-163, déc. 1924, p.225; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.55-56.

2) ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص213-215؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص355-357؛
Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.142-146.

الأخير للقرن السابع عشر[1]. ولهذا فإنهم كانوا يتابعون باستمرار أخبار حكومة الداي وتفاعلها مع قضية الباشا، ويبدو أن البايليك ركز اهتمامه في ذلك الوقت على جمع أكثر المعلومات وترتيب وسائل الحصول عليها. والراجح أن القاضي علي شعيب تابع تلك الأحداث وتطوراتها عن كثب، بحكم مكانته المرموقة في الحاشية وخطته الرفيعة.

❁ أ . موقعة سمنجة وقرار الفرار خارج العاصمة :

تشير المصادر باهتمام كبير إلى خروج محلة الجزائر بقيادة الخزناجي إبراهيم خوجة في ذي الحجة 1147هـ/أواخر أفريل 1735، قصد نجدة علي باشا والثأر لهزيمة صيف 1705 التي أرقت الدايات. وأثرت تلك الأخبار على بلاط الأمير حسين وعمل حكومته، لأن الوضع صار دقيقا جدا ويستدعي سرعة التحرك. ويظهر أن الباي اجتمع برجال دولته ومستشاريه، لبحث المستجدات واتخاذ مبادرات عملية قبل فوات الأوان [2]. وآلت تلك المشاورات التي تابعها القاضي علي شعيب إلى ضبط استراتيجية، انبنت على الطريقة الدفاعية ومواجهة العدو بعد إرهاقه بالسير مع اتخاذ إجراءات وقائية. وفي هذا الإطار العام يتنزل تجهيز المحلة التي سافر بها الباي مع خاصته باتجاه منطقة التل الأعلى، لتفقد الحدود الغربية وحشد مساندة القبائل. كما أمر الأهالي بإخلاء المدن والقرى الواقعة على طريق محلة الجزائر مثل الكاف وباجة وغيرهما، لقطع التموين عن الجيوش الغازية. وعادت تلك المحلة إلى العاصمة في آخر صفر 1148هـ/21 جويلية 1735 [3].

---

1) ابن أبي دينار، المؤنس...، ص259، 271-274؛ ابن يوسف، المشرع...، 1998، ص131-132، 134-135، 287-288؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص128، 131-132، 136، 138-139، 153-155؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص74-75، 78-81، 92، 137-138؛
Béranger N., op. cit., p.23-26, 36-37, 51, 54, 70-73; Plantet E., op. cit., T.1, p.324-325, 328-334, 381-388; Rousseau A., op. cit., p.66-67, 74-76; Bachrouch T., Formation…, p.186-190, 193-198; Sebag P., Tunis au XVIIe siècle…, p.13-17.

2) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص138؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص125-126؛
Gandolphe M., «Lettres…», in R.T., 1925, p.289, 291, 294; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.146-147.

3) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص138؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص357-358؛
Rousseau A., op. cit., p.113-114; Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, 1925, p.289.

ويظهر من المصادر أن محلة الجزائر استولت على قلعة الكاف وتقدمت باتجاه حاضرة تونس دون عناء أو مقاومة تذكر، لأن الأمير حسين ومستشاريه قرروا مواجهتها في معركة فاصلة بسهل زغوان. وقدم الاخباريون بعض التفاصيل حول القوات التي حشدها الباي وتركيبتها الاجتماعية، إذ وقع تجهيز محلتين من العسكر. وضمت المحلة الأولى أساسا الجنود الانكشاريين أي عسكر الترك، وقادها ولي العهد محمد الرشيد باي. بينما احتوت المحلة الثانية على صبايحية الترك وعسكر زواوة والمزارقية والقبائل المخزنية مثلا دريد وأولاد سعيد وغيرهم، وقادها الباي حسين ومعه نجليه علي باي ومحمود باي [1]. وكان القاضي علي شعيب وأعيان البلاط ضمن هذه المحلة الثانية، التي غادرت مدينة تونس آخر شهر ربيع الأول 1148هـ/20 أوت 1735.

وتذكر المصادر أن أمحال الباي حطت رحالها بسهل سمنجة قرب نهر مجردة، بينما نزلت محلة الجزائر في الجهة الغربية المقابلة. ويذكر ابن يوسف الذي كان جنديا في ذلك الوقت أن الفقيه علي شعيب كان مقيما مع خدمه بذلك المكان، وله خيمة بوسط المحلة قرب "وطاق الباي" بها ضروراته ومؤونة أتباعه [2]. وبقيت القوات المتقابلة على تلك الحالة تقريبا ستة عشرة يوما وسط ذلك السهل الفسيح، ويبدو أن طول الانتظار ولد اليأس والإحباط لدى جيوش الباي حسين وأتباعه. ويظهر أن قاضي المحلة لم يكن بدوره متفائلا قبل حدوث المعركة الفاصلة، ولعله ندم على تورطه في انقسام العائلة المالكة وصراعاتها خاصة منذ 1725. وتترجم حالته المتشائمة عن حيرة سيده الباي، نظرا لاطلاعه على ضعف حماس عسكر الترك وملل أبناء القبائل وقوة جنود العدو وتأهبهم للقتال. ولذلك قال في أحد الأيام للصغير بن يوسف الذي كان يتردد على خيمته خاصة في أوقات الضيق ما نصه : "...لو أتيتني قبل خروج المحلة ما كنت تركتك تخرج في هذه المحلة..." [3]. ويظهر أن القاضي باشر حياة عادية متواضعة في ذلك الظرف الحاسم، إضافة إلى قيامه

---

1) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص139؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص127-129.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص139؛
Peysonnel, op. cit., T.I., p.86, 92; Frank L., op. cit., p.16-17, 22-23, 189; Pellissier E., op. cit., p.114-115; Rousseau A., op. cit., p.114; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.148-151; Sethom H., Kassab A., *Géographie de la Tunisie: le pays et les hommes*, Publication de l'Université de Tunis, 1980, p.34, 50-51, 54-58; **Les régions géographiques*..., p.382-383.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص357-358.

بواجباته المخزنية المتعددة. فقد كان يجتمع مع الجنود وغيرهم من المشاركين في المحلة، ويكرمهم ويتحدث إليهم خاصة إن كانوا من مدينة باجة أو باديتها.

وتقدم المصادر روايات مختلفة حول مجريات المعركة الفاصلة التي تمت بسهل سمنجة يوم الأحد 16 ربيع الثاني 1148هـ/4 سبتمبر 1735 بين قوات الأمير حسين وجيش أتراك الجزائر. وانتهت تلك الموقعة بهزيمة "الصف الحسيني"، إذ فر الباي جريحا مع بعض أتباعه إلى مدينة القيروان وتشتت أعيان بلاطه ورجال دولته وجنوده. بينما استولت جيوش داي الجزائر المتنصرة على معدات أمحال الباي وذخائرها، وانضمت غالب القبائل التونسية وعسكر الترك إلى جانب علي باشا[1]. فما هو مصير القاضي علي شعيب إثر تلك النكبة ؟

❁ ب . اللجوء إلى الجبالية والملاحقة الباشية :

كان انتصار جيش الجزائر في موقعة سمنجة كارثة حقيقية بالنسبة لحاشية الباي حسين بن علي، سواء منهم الذي حضروا تلك المعركة أو الذين تخلفوا بمدينة تونس وقصر باردو. وتفيد المصادر أن القاضي علي شعيب امتطى صهوة جواده وفر بسرعة من ميدان المعركة كغيره من المنهزمين، حتى يتجنب محنة الأسر وتبعاتها المجهولة. وكانت عودته إلى العاصمة محفوفة بالمخاطر، إذ تعرض إلى السطو من قبل بعض الفرسان الذين سلبوه. لكنه نجا من تلك الورطة بأعجوبة إذ كان أحدهم عارفا بمركزه، "...فرد إليه سلبه وركب فرسه وشيعه إلى أن بلغ مأمنه..." حسب مؤلف "المشرع" [2]. ويبدو أن القاضي فكر أثناء الطريق فيما كان ينتظره وأفراد عائلته، لأنه يعلم جيدا العداوة الكبيرة التي يكنها له الباشا وأتباعه. وقرر في النهاية الفرار بنفسه فقط، وإبقاء عائلته بداره في الحاضرة. ولعل ذلك الموقف يرجع إلى شدة صدمة الهزيمة ويأسه من وجود مكان آمن لجميع أسرته، أو لعله كان يعتقد في عودة المبادرة إلى سيده الباي وأبنائه ما داموا على قيد الحياة. ولا ننسى أن العديد

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص129-130؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص159؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص359؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص138-139؛
Rousseau A., op. cit., p.114-115; Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, 1925, p.292-293; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.151-154.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54.

من أعيان الدولة وعمالها اضطروا وقتئذ إلى الاختفاء أو الهروب نحو الخارج، مثلا شعبان السبعي قايد المنستير الذي فر عن طريق البحر إلى ولاية طرابلس [1].

واجتمع القاضي عند وصوله تونس بعياله وأولاده، ولعله أطلعهم على أخبار موقعة سمنجة وكيفية نجاته. لكن فرحة ذلك اللقاء العائلي خيمت عليها في الواقع غيوم الفراق ومخاوف المستقبل التي تنتظر الجميع، في حالة قدوم علي باشا إلى الحاضرة وانفراده بالحكم. واتصل القاضي أيضا بصديقة الإمام يوسف برتقيز بداره الكائنة في بير الحجار، للاطمئنان عليه ومعرفة أخباره والتشاور معه حول ذلك الوضع الطارئ. والراجح أنهما تباحثا حول نكبة أمحال سيدهم ومضاعفاتها، لكنه استغرب من اطمئنان الإمام وعدم تفكيره في الهروب من داره رغم دقة الموقف. ولعله اجتمع أيضا ببعض أتباعه وأصحابه وأوصاهم خيرا بأبنائه وعياله، خاصة أن بعضهم (مثال محمد النقبي وعمر المورالي) غيروا تحالفاتهم واندسوا في صفوف أنصار علي باشا [2]. ثم عاد القاضي إلى بيته واستعد لمواجهة المصير المجهول، إذ خرج وحيدا متنكرا على فرسه بعد الغروب. وكانت اللحظات الأخيرة مع عائلته مؤلمة ومؤثرة للغاية، لأن الأهل والأبناء ألحوا في مطالبته بالعدول عن رأيه والبقاء معهم حتى لا يتشردوا بعد عزهم. وقد صور الصغير بن يوسف ذلك الموقف الصعب بقوله : "...ودخل بيته (أي القاضي) وأخذ ما وجد من ماله ثم تحزم وأسرج فرسه وودع أولاده وعياله فقالوا له كيف تترك أولادك وعيالك ونحن بعدك أضيع من عيلة ليس لهم مال ولا رجال فسكت عنهم وسقطت دموعه على لحيته وقال لهم الذي فرقنا عسى أن يجمعنا وعليكم السلام..." [3]. ويعتبر هذا الارتباك أمرا طبيعيا في مثل تلك الظروف، لأن الاستسلام للقدر يمثل آنذاك الملاذ الأخير لكل من داهمه أمر عظيم. وبالتالي فإن مغامرته السياسية انتهت بسرعة وتبخرت جميع آماله، كغيره من أعيان البلاط الذين وهبوا أنفسهم لولي نعمتهم والتزموا بقضيته وخدموه حتى النهاية.

---

1) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص143؛ ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص359-363؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص100-101؛ السلطاني، القوى العسكرية...، (مرقونة)، ص44-49؛
Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.154-157.

2) أ.و.ت. دفتر10 ص103؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57-58؛
Cherif M.H., ouv. cité, T.I p.137, 141, 168, T.II, p.46, 154; Gandolphe M., «Lettres...», in *R.T.*, 1925, p.289, 295.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54.

لقد اختار قاضي باردو اللجوء إلى مجال عرش نفزة، الذي بلغه متنكرا بعد رحلة مضنية ومحفوفة بالمخاطر. فهو قد اتبع مسالك غير مألوفة متجنبا قدر الإمكان طريق محلة الصيف، حتى يتفادى الوقوع في قبضة أحد الطامعين أو أتباع الباشا. ويرجع اختيار تلك الوجهة أساسا إلى اعتبارات أمنية واجتماعية : فهذا العرش يقيم بحوض واد الكبير وسط جبال خمير التي تمتاز بتضاريسها الوعرة وغاباتها الكثيرة، وهي منطقة حدودية بعيدة عن دائرة صراعات المخزن. وتمتعت عروشها باستقلال نسبي منذ العهد العثماني الأول، ولها اتصال مباشر بالتجار النصارى بفضل دورها الحيوي في تجارة الحبوب عبر طبرقة والرأس الأسود. وكان أهل نفزة يجلون القاضي كثيرا ولا يردون له طلبا، نظرا للقرابة الدموية التي جمعته بإحدى العشائر عن طريق المصاهرة. ويعبر مؤلف "المشرع الملكي" عن ذلك التقدير الكبير بقوله: "... وهاذا عرش نفزة كاد الشيخ علي شعيب أن يعبدوه دون رب العزة ولا قول إلا قوله ولا فعل إلا فعله..." [1]. وكان هاجس الخوف من الملاحقة يؤرق القاضي، لاسيما أن نفزة من العروش الصغرى التي لا تستطيع الصمود كثيرا في وجه السلطة وجيوشها.

وبقي زعيم نفزة وأعيانها على ولائهم وتقديرهم للفقيه علي شعيب، رغم سماعهم بأخبار الهزيمة ودخول علي باشا إلى تونس وهروب الباي حسين إلى القيروان. فقد استقبله الشيخ الضيف بن بوبكر بحفاوة كبيرة وأنزله في بيت الضيافة، والتزم مع باقي الوجهاء بخدمته والدفاع عنه مهما كانت التكاليف. وفي هذا الإطار قال له ما نصه : "... إذا رأيت رأسي وراس اخوتي وموت رجال قبيلتي فعندها إليك

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54؛ فاطمة بن سليمان، "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة"، *مجلة روافد*، عدد 5، 1999-2000، ص7-13، 18-24؛

Béranger N., op. cit, p.42-43, 59 note n°6, 117-118, 147-148; Peysonnel, op. cit, T.I., p.204-205, 255-258, 262-265; Frank L., op. cit, p.22-23; Pellissier E., op. cit, p.34-35, 41; Rousseau A., op. cit, p.124-125, 132-133; Ganiage J., *Les origines*..., p.146-147, 154-155; Bachrouch T., *Formation*..., p.95-97; Cherif M.H., ouv. cité, T.I, p.59, 162, 362-363; Boubaker S., **La Régence de Tunis au XVIIe siècle: ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne*, Zaghouan 1987, p.177-178, 180-184, 187-193, *«Les Génois de Tabarka et la Régence de Tunis au XVIIe siècle et au début du XVIIIe siècle», in *Atti del IIIe Congresso Internationale di Studi Storici «Rapporti Genova-mediterranéo-Atlantico nell' Eta Moderna»*, Genova, 1989, pp.126-195; Sethom H., Kassab A., **Géographie de la Tunisie*..., p.30-31, 50-51, 54-58, 61-62; **Les régions géographiques*..., p.13-15, 17, 19-21; Chater K., *Dépendance*..., p.119, 170.

الله (...) هون الأمر عليك وروح نفسك ونحن مماليكك وخدامك..." [1]. ولهذا اطمأن قاضي باردو نسبيا وأقام بينهم معززا مكرما حتى أواخر ربيع 1736، وكان منشغلا بمتابعة تطور الأحداث لأنه من المطلوبين ويعلم جيدا شدة حنق الباشا وحقد خصومه عليه. لكن أخبار اختفائه بلغت إلى علي باشا (*1735-1756*)، لذلك وجه أوامره إلى الشيخ الضيف كي يقدم إليه في أسرع وقت مصحوبا بالفقيه المذكور. ويبدو أن شيخ نفزة أطلع ضيفه على محتوى ذلك الأمر، وتصرف بدهاء وذكاء في تلك المناسبة حسبما رواه ابن يوسف. فمن جهة بالغ في إكرام الحانبة وخدمته حتى يشكره لدى سيده، ومن جهة أخرى لم يلتزم بفحوى الرسالة لأنه يعرف جور الباشا وعدم احترامه للأيمان والوعود خاصة في مثل هذه الحالة [2].

ويظهر أن ذلك الحانبة أخفى الحقيقة عن سيده الباشا، إذ ادعى مرض شيخ نفزة والتزامه بالقدوم إلى قصر باردو في بداية الشهر. ويبدو أن فترة الانتظار كانت فرصة ثمينة بالنسبة لعلي شعيب كي يتدبر أمره، لأن مخاوفه ازدادت حينما اكتشف أمره وتأكدت أخبار استحواذ الباشا على السلطة. وصار ذلك الفقيه المطارد يبحث من جديد عن ملاذ أكثر أمنا، خاصة أن صلاته انقطعت في تلك الفترة الحرجة بعائلته وأسياده البايات. ويبدو رغم اختلاف الروايات أن القاضي عزم على الانتقال إلى مكان منيع قرب حدود ولاية الجزائر، لأنه يعرف جيدا الأخطار والأهوال التي تنتظره مع مضيفه عند قدوم محلة الصيف. ولعله صارح شيخ نفزة وأعيانها بحقيقة مشاعره ونسق معهم رحلته القادمة، حتى إن حاول في البداية كتمان أمره ومعاناته عنهم. وكانت الهواجس تؤرق القاضي وتنغص حياته، وأهمها مصير عائلته وإمكانية وقوعه بيد الباشا وما يتبع ذلك من عقاب وتنكيل [3]. وأعتقد أن أهل نفزة وأعيانهم صاروا منقسمين حول مغادرة القاضي لعرشهم، لأنه محسوب عليهم وهم عاجزون عن الصمود أمام ضغط البايليك.

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص54.

2) ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص365 وما يليها؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص164-165؛
Rousseau A., op. cit, p.117-121; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.167-170; Henia A., *Le Grid...*, p.248, 259-266.

3) أ. و. ت. دفتر45 ص12؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص144، 146-148، 152؛ بن سليمان، "مجال خمير..."، روافد، عدد 5، ص16-17؛ ابن طاهر، الفساد...، ص111-112.

وأسفرت مشاورات القاضي مع شيخ نفزة وأعيانها عن اختيار مجال قبيلة نهد، لأنه منطقة حدودية آمنة وأهله "...في غاية المنعة ليس هذا العرش برعية لتونس ولا للجزاير (...) وشيخه خيار الرجال والناس..." حسب رواية ابن يوسف [1]. لقد غادر الفقيه أهل نفزة بصفة سرية أثناء الليل صحبة الشيخ الضيف أو أحد أعوانه، وكان متنكرا للتستر عن "...الشامتين والكارهين...". ودخلا أولا عرش وشتاتة ثم انتقلا فيما بعد إلى أهل ماكنة، وانتهت بهما تلك الرحلة الجبلية إلى عرش نهد. والراجح أن أهل الجبال قدموا لهما مساعدة كبيرة لقطع تلك المناطق الوعرة، نظرا لصيت القاضي ومكانة شيخ نفزة بتلك النواحي. ويصور مؤلف "المشرع الملكي" حفاوة الاستقبال بقوله : "...فأسرعوا (أي شيخ نهد واخوته) إليه إلى أن وصلوه ولم يعرف الفارس الذي معه فنزل إليهم وسلموا عليه وفرحوا بمجيئه وتحيروا في قدومه فلما فرغوا من سلامه قال لهم كبوا على الشيخ القاضي علي شعيب وسلموا عليه فسلموا على الشيخ وهنوه بالسلامة ورجعوا به وساروا إلى أن وصلوا بيت شيخ نهد وأكرمهما غاية الإكرام..." [2].

لقد أكد شيخ نفزة أو نائبه في حديثه مع شيخ نهد على أهمية مكانة الفقيه علي شعيب وشهرته، واستعرض الظروف القاهرة التي اضطرته إلى مغادرة مدينة تونس. كما أوصاه بضرورة مراعاة مقامه وتوفير الحماية وأسباب الراحة له. وتتفق الروايات حول الحفاوة التي لقيها القاضي داخل هذا القبيلة، إذ بالغ شيخها في إكرامه ورفع منزلته وجعله من خاصته. فقد اتخذه معلما لأولاده وإماما له، وكلفه بفصل مشاكل قبيلته. وبالتالي ذاع صيت القاضي داخل تلك الجبال، إذ "...صار قاضيهم ومفتيهم ولا يقضون شيئا إلا بحضرته ومشورته واطمأن بحلوله بينهم بنفسه..." [3]. ومن المحتمل أن قاضي المحلة تأقلم مع حياة الجبال وشظف عيشها في تلك السنوات وتعود على تقاليد أهلها، وتناسى حياة الترف ومجالس سيده بقصر باردو. ويبدو أنه

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55؛ بن سليمان، "مجال خمير..."، روافد، عدد 5، ص12؛
Frank L., op. cit., p.22; Pellissier E., op. cit., p.41-45; Ganiage J., *Les origines*..., p.146-147, 149, 154-155; Chater K., *Dépendance*..., p.119.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55؛

Pellissier E., op. cit., p.35, 41-45; Sethom H., Kassab A., **Géographie de la Tunisie*..., p.19-21, 30-31, 50-51, 54-58, 67-69; **Les régions géographiques*..., p.13-21; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.48.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55.

كان على اتصال بمسقط رأسه، خاصة أن أحد أقاربه قدم إليه من باجة واستقر بجواره. ولا ندري هل أنه كان مطلعا أم لا على مؤامرات أعدائه بتونس، إذ اتخذوا من ذمه والتخطيط للقبض عليه وسيلة لخدمة علي باشا والتقرب إليه. وتزعم الشيخ محمد سعادة تلك المكائد حسب رواية ابن يوسف، وشجع الباشا على التنكيل بالأبناء بدلا عن والدهم. ولذلك تراجع علي باشا عن العفو الذي منحه لابن القاضي، وهو ما دفع الفقيه إبراهيم شعيب مجددا إلى عناء التنكر والاختفاء والهجرة إلى الخارج [1].

ويظهر أن علي شعيب كان راضيا نسبيا عن إقامته الجديدة لأنه تخلص من عناء الملاحقة والتجسس، ولعله كان ينوي الاستقرار نهائيا داخل عرش نهد. فقد توثقت علاقاته بشيخ تلك المجموعة الذي صاهره على ابنته وخفف من وحدته، وبالتالي صارت حياته في جملتها عادية خاصة إثر ولادة ابنه من زواجه الثاني. وفي هذا الإطار قال القاضي لصهره قي أحد الأيام ما نصه : "...والله ما في علمي أني نرحل من عندك إلا أن يأتي آخر عمري..." [2]. وأعتقد أنه كان يتابع بوسائل عصره تطور الأحداث بالايالة وأخبار عائلته، التي اضطرت إلى الاختفاء لدى بعض سكان العاصمة منذ خريف 1735. وعاشت تلك الأسرة ظروفا مادية ونفسية قاسية بسبب الخوف وقلة المال، خاصة أن الابن الأكبر إبراهيم الذي كان فقيها أصبح مطاردا وفر إلى ولاية مصر. وباعت زوجته أثاث بيتها وأمتعتها لإعالة أولادها ولجأت في الأخير إلى التداين، بعد أن كانت في السابق من أغنى نساء حاضرة تونس. ولعل القاضي تأثر أيضا بالعقوبات المتنوعة التي سلطت على شيخ نفزة بسببه، إذ كان الباشا ".. تارة يسجنه وتارة يطلقه إلى أن سجنه في حبس باجة فمكث فيه عامين أو أكثر ثم كانت فيه منيته..." [3]. ولا توضح المصادر المدة التي قضاها الفقيه داخل عرش نهد، لكنها تؤكد أنه هاجر بعد سنوات إلى ولاية الجزائر.

---

1) خوجة، ذيل بشائر...، ص249-250؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص58؛ الشناوي، الأزهر...، ج1 ص233-239؛

Gandolphe M., «Lettres…», in *R.T.*, 1925, p.301; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.158-159.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص56.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص149-150؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص146-148.

❷ القاضي علي شعيب بولاية الجزائر :

كونت الجزائر أثناء العصر الحديث ملجأ سهلا للمعارضة السياسية وكافة الفارين من الأحكام القهرية للبايليك، خصوصا إن كانوا من أمراء العائلة المالكة أو من قادة الجيش الانكشاري. وكانت حكومة الدايات تستقبل جميع المناوئين لسلطات تونس وتمكنهم أحيانا من النشاط السياسي، لاستخدامهم كوسيلة ضغط في علاقاتها مع حكام الايالة. فما هي أسباب هجرة الفقيه علي شعيب إلى "بر الغرب" ؟ وما هي ملامح إقامته بمدينة الجزائر ؟

❁ أ . ظرفية اللجوء إلى "بر الغرب" :

لجأ الأمراء الحسينيون بعد سنة 1740 إلى ولاية الجزائر مثلما فعل سابقا ابن عمهم علي باشا، وبدؤوا يخططون لاسترجاع عرش والدهم. وفي هذا الإطار سعوا إلى استمالة بعض أعضاء حكومة الداي وإعادة تنظيم "الصف الحسيني"، وعملوا على ربط الصلة مع أعيان دولة أبيهم وكافة أتباعهم. ويبدو أنهم رتبوا عملية جمع الأخبار ومتابعة تطور الأوضاع بالبلاد التونسية، ولعلهم اعتمدوا في ذلك على عدد من الجواسيس سواء من أعوانهم السابقين أو حتى بعض الجزائريين كالتجار وغيرهم. وتلمح المصادر إلى البستان الذي استقر به ولي العهد محمد الرشيد باي، بينما أقام شقيقه علي باي بنواحي قسنطينة [1]. وبالتالي أصبحت مدينة الجزائر مركزا مهما بالنسبة لأبناء الباي حسين بن علي، إذ تمثل الحلقة الرئيسية في تنسيق تحركاتهم وجمع المعلومات وكسب الأنصار لقضيتهم.

وفي هذا الإطار العام وصلت أخبار القاضي علي شعيب إلى أبناء سيده الباي، خاصة منهم الابن الأكبر محمد باي. ولا ندري هل أن جواسيسهم هم الذين أطلعوهم عن تفاصيل فراره إلى جبال التل الشمالي واستقراره لدى شيخ نهد، أم أن القاضي هو الذي راسلهم بطريقته وأخبرهم بأطوار هروبه إلى عروش خمير. ويظهر أن تلك الأخبار المؤثرة كانت في الواقع مفاجئة سارة بالنسبة للأمراء الحسينيين، إذ "...

---

1) ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخ 18666، ص349-350، 368-370؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص159، 164؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج 2 ص143، 160، 178-179، ج 7 ص 47؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص159-160؛
Rousseau A., op. cit., p. 119, 121; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.54-55, 146, 185.

فرحوا بسلامته من علي باشا..." [1]. ويرجع ذلك الابتهاج إلى أن الفقيه كان من أعيان حاشية والدهم حتى سنة 1735 وله علاقات حميمية مع ولي العهد السابق، إضافة إلى شهرته العلمية وعلاقاته الوطيدة بأعيان العروش.

ويشير مؤلف "المشرع الملكي" إلى تواتر المراسلات بين الفقيه علي شعيب وأبناء مخدومه، لكنه يتكتم عن محتواها وموضوعاتها لعدم اطلاعه عليها. وأعتقد أن أخبار تونس هي التي استحوذت على الجانب الأكبر من تلك الرسائل، لأن الجميع مهتمون بتتبع أحوال الأهل والأصحاب في ظل القمع الباشي. كما تحدثوا أيضا عن سير حياتهم اليومية ومستجدات الأوضاع بالجزائر، ولعلهم استعرضوا أحيانا بعض الذكريات التي جمعتهم قبل محنة المنفى. ويبدو أن شيخ نهد قام بدور كبير في تأمين تلك الاتصالات شبه السرية، نظرا لمكانته المرموقة لدى "الجبالية" وعلاقاته القوية مع حكام وأعيان الشرق الجزائري خاصة بمنطقة عنابة. وبالتالي يمكن القول إن حياة القاضي داخل قبيلة نهد كانت أفضل بكثير من إقامته لدى عرش نفزة، لأنه استقر اجتماعيا وباشر أنشطته المعهودة من تدريس وقضاء واستعاد صلته بالأمراء الحسينيين.

ويظهر أن انتقال القاضي إلى مدينة الجزائر لم يكن تتويجا لمخطط مسبق، لأنه كان في وضعية جيدة داخل عرش نهد بفضل علمه ومصاهرته للشيخ وقربه من مسقط رأسه. ولا ندري هل أن تلك المسألة طرحت أم لا في مراسلاته مع محمد الرشيد باي. ويبدو حسب رواية ابن يوسف أن هذه الهجرة كانت من باب الصدفة، وهي استجابة لطلب داي الجزائر قصد حسم مسألة قضائية (جريمة قتل متعمد) حكم فيها على أحد قرابته بالإعدام. فقد خاطب الدولاتلي في إحدى المقابلات محمد باي قائلا : "...هل تعلم أحدا من العلماء الأفاضل بوجق تونس نبعث لعلي باشا يرسله إلينا عسى أن يكون عنده فتوى في عتق هذا الولد قريبنا لأن أمه قد أعيتنا ومن كثرة البكاء بين عيالنا حرقتنا يا سيدي محمد هل تعلم أحدا نأتي به من بعيد أو من قريب..." [2]. واقترح الأمير المنفي اسم قاضي والده، الذي كان لاجئا لدى أهل الجبال المتاخمة

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص56.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص55-56؛ السيد سابق، ن.م.، المجلد الثاني، ص369-380؛ ابن طاهر، الفساد...، ص45-58، 267-304؛

Tyan E., «Fatwa», in *E.I.*, nlle édition, Leyde-Paris, 1965, T.2, p.886-887 ; * «Diya» in *E.I.*, nlle édition, Leyde-Paris, 1965, T.2, p.350-352.

لحدود عنابة. وتم الاتفاق على توجيه أوامر مستعجلة إلى كل من حاكم قسنطينة والفقيه المذكور وشيخ نهد، حتى يحضر قاضي باردو سابقا في أقصر وقت ممكن.

ويبدو أن تلك المهام أنجزت بصفة سريعة، لأن جميع الأطراف كانت تسعى إلى خدمة الدولاتلي والتقرب إليه. فقد "... وصلت الأوامر في أقرب مدة باي قسنطينة فركب من حينه وبعث الأوامر إلى قايد عنابة فركب بهما الخيل ووصلوا الأوامر إلى عرش نهد..." [1]. ويظهر أن محتوى الرسالتين فاجأ القاضي وصهره، لأن مغادرة الجبل لم تكن مطروحة بالنسبة لهما. وانشغل شيخ نهد كثيرا بتلك المسألة، لأنها تعني خسارة معنوية لعرشه إضافة إلى فراق ابنته أو طلاقها. لكن الفقيه المتحمس لتنفيذ الأوامر أقنع مضيفه بضرورة رحيله، حتى يؤكد التزامه الثابت بخدمة "الصف الحسيني". ويرجع ذلك الموقف إلى عقلية الولاء وتقاليد المخزن التي تقتضي استجابة التابع لنداء سيده مهما كانت الظروف، إضافة إلى حنين القاضي لحياة البلاط والاختلاط بأصحاب السلطة. ويلخص مؤلف كتاب "المشرع" تلك الرحلة البرية بقوله : "... فلما آيس الشيخ (أي زعيم نهد) من مقامه أعطاه مركوبه وسار معه إلى أن بلغه إلى مأمنه إلى قسنطينة واستراح بها أياما قلايل وركب معه باي قسنطينة الخيل وطووا المراحل وقطعوا المنازل كأنهم على جناح طاير إلى أن وصلوا إلى مدينة الجزاير..." [2]. وبالتالي بدأت مرحلة جديدة في مسيرة قاضي باردو والمحلة.

❁ ب . حياة المنفى بولاية الجزائر :

يعتبر دخول مدينة الجزائر محطة مهمة بالنسبة للقاضي علي شعيب، سواء في حياته الخاصة أو بالنسبة لمسيرته السياسية. فهو قد التقى مجددا بالأمراء الحسينيين وأتباعهم، وشاركهم محنة المنفى وحيرة انتظار المجهول. وتشير المصادر إلى اللقاء المؤثر بين الفقيه والأمير محمد باي، إذ اختلطت فيه فرحة اللقاء بعد سنوات الفراق بهموم الغربة وذكريات النكبة الأليمة. واستقر القاضي أول الأمر بمقر إقامة ولي العهد السابق، خاصة أن الصلة كانت وطيدة بينهما. ويبدو أن فترة الضيافة الأولى شكلت مناسبة هامة بالنسبة للرجلين، نظرا "...لما بينهما من الألفة

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص56.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص56.

والمفاكهة..." [1]. والراجح أنهما استعرضا آخر الأخبار الخاصة وأحوال الايالة وأحداث الماضي بجوانبها المختلفة، وتباحثا في الأمور الراهنة وكيفية تجاوز ملابساتها.

وركز علي شعيب جهوده في البداية على حل المعضلة القضائية التي استدعي لأجلها، نظرا لأهميتها بالنسبة لمستقبله الشخصي وعلاقات مضيفه بحاكم الجزائر. وأطلعه محمد باي على محتوى القضية وملابساتها، وبين له ضرورة نقض حكم الإعدام الصادر في حق الجاني قريب الدولاتلي. وفي هذا الإطار قدم له الخدمات اللازمة لإنجاز عمله إذ مكنه من الاطلاع على وثائق الحادثة، وساعده في الحصول على المراجع الفقهية التي احتاجها. وكان عثور القاضي على الفتوى التي تبيح تعويض حكم القتل بالدية مصدر فرح وابتهاج بالنسبة للأمير محمد باي والدولاتلي، وأمر هذا الأخير بعقد مجلس قضائي بحضوره للبت نهائيا في تلك القضية التي شغلته طويلا. لكن قاضي الجزائر ومساعدوه تمسكوا يوم انعقاد المجلس بحكمهم السابق، لذلك ناقشهم علي شعيب مبينا عدم شرعية قرارهم وحكم فيها على الجاني بدفع الدية فقط. وصور ابن يوسف تلك الوضعية بقوله : "... وجادلهم وفي القضية باحثهم فأنكروه وقالوا له هذا أمر ليس فيه مخلص أفدنا إن كان عندك فيه نص فخرج لهم الكتاب من تحت ثيابه وأمرهم بالنظر في فتاويه وأحكامه (...) وسكت كل من حضر في المجلس...". ولعله استند إلى العرف السائد بالإيالة منذ بداية العهد العثماني، أي الدية المخزنية حسبما عرفها مؤلف "الكتاب الباشي" [2]. ويبدو أن قاضي باردو أظهر كفاءة فقهية عالية في كلامه، وهو ما أقنع جل الحاضرين بوجهة نظره وسعة اطلاعه على الفتاوى.

وبالتالي فإن قاضي باردو قدم في هذه المناسبة خدمة كبيرة لحاكم البلاد، إذ رجح الكفة لفائدته في صراعه آنذاك مع ممثلي القضاء الشرعي. وكانت نهاية تلك القضية إيجابية في جملتها بالنسبة للأمراء الحسينيين وأتباعهم، إذ تدعمت مكانة

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص56.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص56؛ قرآن، سورة النساء : الآية 92؛ السيد سابق، ن.م.، المجلد الثاني، ص369-380؛ حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي، 1970، ص367-368؛ قاسم عظوم، الأجوبة، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 4854، ج7 ص201؛ ابن طاهر، الفساد...، ص267-271؛
Chwartz M., *La "dia" ou prix du sang chez les indigènes de l'Afrique du Nord*, Alger, 1924; Tyan E., «Diya» in *E.I.*, 1965, T.2, p.350-352; Henia A., *Le Grid*..., p.244-247.

محمد باي لدى الدولاتلي وحاشيته. وذاعت شهرة الفقيه علي شعيب بالجزائر العاصمة، وأضحى على صلة مباشرة ببعض أعيانها وعلمائها. كما تحسنت ظروف إقامته بتلك المدينة، لأن الداي أسكنه بإحدى الديار التابعة للمخزن ومنحه مكافئة مالية معتبرة. والراجح أنه أقام علاقات مع أنصار الصف الحسيني الذين استقروا بالجزائر وباشروا عدة أعمال، وكان بعضهم في السابق من رجال الدولة وعمالها. ولعله صار يجتمع بهم بمقر إقامة محمد باي خاصة أثناء المناسبات الدينية، ومن بينهم نذكر مثلا الحاج عمر المرابط والفقيه محمد الشافعي الباجي والشيخ أحمد الأصرم وغيرهم [1]. وبالتالي ودع هذا القاضي حياة البادية وقسوة الجبال، وبدأ يسترجع بصفة تدريجية مركزه الاجتماعي وعلاقاته بأصحاب القرار.

وكانت مسألة الأهل والأبناء المشردين بحاضرة تونس تشغل بال القاضي وتؤرقه، خاصة أن البايليك انتهج سياسة انتقام وتنكيل ضد أتباع "الصف الحسيني" وذويهم. ولهذا حاول استغلال مكانته وعلاقاته لإنقاذ عائلته وجمع شتاتها بمدينة الجزائر، بعد أن انقطعت عنه أخبارها منذ سنة 1735. وناشد محمد باي أن يعرض طلبه على الداي أثناء مقابلته، حتى يأمر علي باشا بإرسال كافة أفراد أسرته في أقرب وقت ممكن. وكان رد الدولاتلي سريعا وإيجابيا، إذ "...أمر كاتبه أن يكتب إلى علي باشا (...) كتابا مؤكدا حين وصول الكتاب إليك أرسل إلى مدينة الجزاير عيال الشيخ علي شعيب ولا يخلف له بمدينة تونس بنتا ولا ولدا وجهزهم بما يحتاجون إليه..." [2]. وتشير الروايات من جهة إلى سرعة نقل تلك الرسالة برا إلى قصر باردو، ومن جهة أخرى إلى ارتباك علي باشا من ذلك الأمر الذي لا يستطيع رفضه أو تأخيره. ويقول الصغير بن يوسف أنه لما "... أخبروا الباشا بقدوم السيار فإذن له بالدخول وظهر في وجه الباشا الغيار فدخل عليه السيار وأعطاه المكتوب ففكه وقراه فلما علم ما فيه إلى ورايه ألقاه وأمر وكيله بتنزيل السيارة (...) في المكان المعد لهم..." [3].

---

1) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص178؛ ابن يوسف، المشرع...، ص56؛
Cherif M.H., ouv. cité, T.I p.268, T.II, p.190.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص160-161؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص144-148، 152؛
Frank L., op. cit., p.189; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.162-164, 167-170.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57.

ويظهر أن البحث عن أسرة الفقيه كان في الواقع مضنيا، إذ لازم غالب أهل تونس الصمت ولم يتعاونوا مع المكلفين بتلك المهمة. وتدخلت زوجة الباشا بخبرتها في تلك العملية، لأنها عاشت أثناء فترة 1729-1730 تجربة التستر والاختفاء بالعاصمة. ولهذا كلفت "...العجايز خدامها أن يطلعوا إلى تونس ويسئلن عن زوجة علي شعيب وعيلتها وبناتها فما رد عليهن أحد خبرها..."، واضطررن للمبيت بالحاضرة [1]. وشملت عملية البحث أحياء المدينة العتيقة والأرباض، وشارك المشائخ وأعوانهم بجدية في ذلك المجهود الذي لم يستثن حتى الديار الخربة. ودامت أعمال التفتيش وتقصي الأخبار عدة أيام، ويئس القائمون بذلك من إمكانية العثور عليهم أحياء وظنوا أحيانا أن المطلوبين هلكوا. وفي النهاية توصل أولئك الجواسيس إلى معرفة المنزل الذي كانت تختبئ فيه عائلة علي شعيب، والراجح أنهم ابتهجوا بنجاحهم في تلك المهمة وتخلصهم من الأتعاب التي صاحبتها. ويبدو أن تكتم الناس عن أخبار تلك الأسرة والامتناع عن الإرشاد إلى مكان استقرارها يعود أساسا إلى التخوف من بطش الباشا الذي قد يصيبهم، ولعل ذلك ما يفسر هلع أصحاب الدار وصراخهم حينما جاءت العجائز لإعلام زوجة القاضي بموعد السفر إلى الجزائر [2].

ويظهر أن علي باشا وزوجته تأثرا بأخبار التعاسة المادية التي كانت عليها أسرة علي شعيب حسبما صورتها لهما العجائز، ولهذا قدما لها المساعدة اللازمة لترتيب شئونها والاستعداد لرحلتها القادمة نحو "بر الغرب". فقد أمر الباشا "...لهم بمال وطعام وأدام..."، بينما أرسلت إليهم زوجته كبيرة مامية مائتي ريال "... وملبوسا كثيرا وقمحا وشعيرا وزيتا عصيرا...". وتغير آنذاك نسق حياة عائلة القاضي، إذ ودعوا كابوس الرعب والخوف والجوع الذي لاحقهم طيلة الفترة السابقة [3]. وانشغلوا بالاستعداد للسفر وقضاء حاجاتهم، مثلا تسديد الديون وشراء

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57، المشرع...، 1998، ص228؛ ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص133.

2) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57؛ حول النسيج الحضري لمدينة تونس. راجع: البكري، المسالك...، ج2 ص696-698؛ العبدري، ن.م.، ص39-41؛ الوزان، ن. م.، ج2 ص74-77؛ الدولاتلي، مدينة تونس...، ص67-75؛ محمد حسن، المدينة...، ج1 ص160-174؛
Frank, op. cit., p.10-11; Pellisier, op. cit., p.48-53; Sebag, p. *Tunis au XVIIe siècle*..., p.25-33.

3) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57.

ضرورات الرحلة وترتيب الأمتعة وغير ذلك. ولعلهم كانوا في الواقع ممزقين بين فرحة اللقاء والحياة الجديدة التي تنتظرهم من جهة، ولوعة مغادرة تونس وفراق الناس الذين احتضنوهم وحموهم من جهة أخرى. ويصور ابن يوسف يوم سفرهم بقوله : "... فلما جاء اليوم الذي أمرهم به الباشا علي باتوا على تخميل يرتقبون الركوب على البغال والخيل فأتاهم الخديم إلى باب الدار وقال لهم اخرجوا وتوكلوا على العزيز الجبار فخرجوا كلهم وقصدوا المحل الذي علي باشا (...) عينه لهم فوجدوا الخيل والبغال فركبوا وساقت بهم الرجال متوكلين على الكبير المتعال وجدوا بالعيلة المسير..." [1]. ويبدو أن تلك الرحلة البرية لم تكن متعبة بالنسبة لأسرة القاضي، رغم طول المسافة بين الحاضرة والجزائر. فهي رحلة ذات طابع رسمي تمت في ظروف عادية وتخللتها عدة محطات، خاصة أن باي قسنطينة الذي استضافهم وفر لهم الخدمات اللازمة حتى بلغوا الجزائر العاصمة. والراجح أن علي شعيب كان يتابع أطوار سفر عائلته حسبما تتيحه وسائل عصره، ولعله استخدم علاقاته الذاتية لتسهيل تنقلاتهم والتعجيل بوصولهم.

وكان اللقاء بين القاضي وأفراد أسرته بالجزائر مناسبة هامة بالنسبة للجميع، لأن شملهم اجتمع بعد فراق طويل واستعادوا دفء الحياة العائلية التي افتقدوها منذ سبتمبر 1735. والراجح أن أحداث محنة الفترة السابقة أخذت الكثير من أوقاتهم، وأعتقد أن ذلك الفقيه انشغل بفقدان ولديه وتألم كثيرا لذلك. فابنه الأكبر إبراهيم الذي كان فقيها ومدرسا بباجة ثم بتونس غادر الايالة بحرا بمساعدة طلبته وقنصل بريطانيا هربا من ظلم علي باشا، واستقر بالإسكندرية وباشر بها التدريس حتى تاريخ وفاته هناك. بينما اختفى ابنه الثاني أحمد في ظروف غامضة، حينما سافر إلى أرض مصر لجلب مخلفات أخيه وكتبه [2]. ويذكر مؤلف "المشرع الملكي" أن علي شعيب تزوج مرة أخرى بمدينة الجزائر، ويبدو أنه بقي مرتبطا بالأمير محمد الرشيد باي وحافظ على صلاته بالأعيان هنالك. وبقيت علاقاته متينة مع وجهاء مسقط رأسه إذ صاهرهم على بناته، والتحق به بعض سكان باجة لقضاء مصالحهم ومآربهم. لكن

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57.

2) خوجة، ذيل بشائر...، ص149-150؛ ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57-59؛ إن الجبرتي لم يذكر في يومياته هذه الحادثة، ولا ندري سبب ذلك. راجع حول توافد العلماء على جوامع مصر : عبد الرحمان الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل بيروت، 3 أجزاء؛ الشناوي، الأزهر...، الجزء الأول، ص-239 233.

هذا القاضي لم ينعم بالعودة ثانية إلى الايالة، لأنه توفي غريبا بالجزائر قبيل استعادة الأمراء الحسينيين لعرش والدهم بفترة قصيرة. بينما عاد باقي أفراد عائلته إلى مدينة تونس إثر انتهاء حكم الباشا في أواخر صيف 1756، وأعيدت إليهم كافة أملاك والدهم وعقاراته المصادرة [1].

خاتمة :

يبدو من خلال ما تقدم ذكره أن القاضي علي شعيب تبوأ مكانة متميزة خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر، إذ أضحى ضمن مستشاري الباي حسين بن علي وأعيان بلاطه رغم انتمائه إلى إحدى المدن الصغرى بداخل البلاد. والراجح أن ذلك الباي اعتمد على بعض الفقهاء الأكفاء الذين ينحدرون من الآفاق ودعم مكانتهم، حتى لا يبقى دائما تحت ضغط علماء حاضرة تونس. وساهم قاضي باردو بدور كبير في تطور أحداث الصراع الحسيني-الباشي، لذلك لم يسلم وأفراد عائلته بعد 1735 من مضاعفات تلك الأزمة السياسية التي بددت طموحه في إنشاء سلالة مخزنية [2]. ويرجع ذلك إلى كون الخدمة المخزنية بقيت آنذاك نوعا من المغامرة السياسية، وقد تكون نهايتها مأساوية ما دام حاكم ذلك العصر سلطانا مستبدا.

وتكشف سيرة الشيخ علي شعيب وجها جديدا لفئة الفقهاء الذين تولوا خطة القضاء بالإيالة التونسية خلال العهد العثماني، وهي تبين مدى مساهمة بعضهم في صنع القرار السياسي والتأثير على مجرى الأحداث. ويظهر أن قسما من القضاة لم يتقيدوا بمجالهم الوظيفي فقط، ولم ينحصر نشاطهم في حل النزاعات التي تعرض عليهم واستنباط الأحكام الشرعية التي تناسبها. بل تدخلوا أحيانا في إدارة شئون

---

1) ابن يوسف، المشرع...، مخ 10868، ص57؛ مقديش، نزهة الأنظار...، ج2 ص164-166؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص160-162؛ السلطاني، القوى العسكرية...، (مرقونة)، ص76-78، 95-98؛

Rousseau A., op. cit., p.157-161; Cherif M.H., ouv. cité, T.II, p.185.

2) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج7 ص37-38، 51-52، 107-108، 134، 143، 162...الخ؛ السعداوي، تطور عائلة...، ص، 103-113...الخ؛

Brown L. C., *The Tunisia*..., p.79-92; Henia A., «Mémoire d'origine d'un lignage dominant le pouvoir local à Tozeur (XVIe-milieu XIXe s.)», in *Mélanges offerts à Mohamed Talbi à l'occasion de son 70e anniversaire*, Pub. De la Faculté des Lettres de la Manouba, p.125-148; Ben Achour M.-A., «Les ayilat du corpus : notes historiques», in *Hasab wa nasab, Alliance et Patrimoine en Tunisie*, sous la dir. de Ferchiou S., Editions du CNRS, Paris, 1992, p. 107-136.

القيادات وسياسة المخزن والمفاوضات خاصة بالنسبة للقضاة المقربين من الباي، مثلا قاضي قصر باردو وقاضي المحلة أو مفتي المالكية ومفتي الحنفية. فقد مكنتهم ثقافتهم الدينية وإلمامهم بالفتاوى والمذاهب الفقهية من المساهمة ولو جزئيا في صياغة سياسة البايليك وبلورة خطوطها العامة، خاصة أثناء المناسبات السياسية الهامة (مثال البيعة، ولاية العهد...الخ) والأزمات الاقتصادية [1]. وأعتقد أن قضاة القيادات كانوا فاعلين بالمناطق الداخلية لأنهم على صلة وثيقة بالقياد والخلفاء، وتجمعهم في بعض الأحيان مصالح مشتركة تتعدى مجال القضاء. ويتطلب تتبع ذلك الدور اعتماد نماذج واضحة، لكن مصادر العصر الحديث لا تسعفنا دائما بالأخبار التي ننشدها.

---

1) ابن أبي الضياف، الإتحاف...، ج2 ص121؛
Cherif M.H., ouv. cité, T.I p.217-219, 305-306, T.II p.20-22.

ملخص

ينتمي الفقيه علي شعيب إلى عائلة علمية بمدينة باجة، وعينه الباي حسين بن علي (*1705-1740*) قاضيا بمسقط رأسه ثم قاضيا للمحلة وقصر باردو. وبالتالي أضحى من أصحاب النفوذ داخل حاشية الباي، إذ يحضر مجالس سيده الخاصة والعامة ويدلي بآرائه في شتى المسائل. وقام بدور هام في الصراع بين الأمير حسين وابن أخيه علي باشا خلال فترة 1728-1735م : فقد ساهم في تغيير ولاية العهد ونقلها لفائدة محمد باي أكبر أبناء مخدومه، كما شارك في ضبط ملامح سياسة الباي أيام حروبه ضد "الصف الباشي". ولعل ذلك ما يفسر الصعوبات التي واجهته بعد هزيمة سيده في موقعة سمنجة أثناء صيف 1735م، لأنه اضطر إلى الاختفاء لدى "الجبالية" والهجرة فيما بعد إلى الجزائر. وسنتناول في هذه المداخلة سيرة هذا القاضي قبل 1728م ودوره في أحداث الصراع الحسيني-الباشي، وكذلك التغيرات التي طرأت على حياته في عهد علي باشا (*1735-1755*) وما صاحبها من ملاحقة ومتاعب بالنسبة لأفراد عائلته.